www.ugtt.org.tn

من الخميس 15 جانفي 2026 الى الاربعاء 21 جانفي 2026 - العدد 1884 السنة 58 الثمن 1500 مليم

الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

«الجانفيون» أهل الثورات والأفعال الناقصة!

سمير بوعزيز

اتفاق على الزيادات في أجور أعوان المساحات التجارية الكبرى بعنوان سنة 2025

في ذكرى الثورة 17 ديسمبر – 14 جانفي

من شعارات الحرية والكرامة إلى الحقوق المقيدة

بقلم نصرالدين ساسي

مصادرة الحق في الصحة بل وفي الحياة أيضا

بقلم الهادي دحمان

اشتراكات

المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد يعلن تأجيل الإضراب العام ويدعو إلى هيئة إدارية وطنية عاجلة

أصدر المكتب التنفيذي الوطني المجتمع اليوم الثلاثاء 13 جانفي 2026 بيانا في مايلي نصه :

« قررت الهيئة الادارية الوطنية المنعقدة يومي 5 و6 ديسمبر 2025 بالإجماع تحديد يوم 21 جانفي 2026 تاريخا لتنفيذ الإضراب العام الذي أقره المجلس الوطني المنعقد أيام 5 و6 و7 سبتمبر 2024، وأمام التطورات الخطيرة التي هزت سير العمل داخل المكتب التنفيذي الوطني خاصة بعد الاستقالات الأخيرة وخاصة استقالة الأمين العام، فإن المكتب التنفيذي الوطني يعلم كافة الهياكل النقابية وعموم المنخرطين من العمال والأعوان والرأي العام الوطني بما يلي:

- أولا : لقد تعذر إصدار برقية الإضراب في الأجال المستوجبة (عشرة أيام قبل موعد الإضراب) بسبب الاستقالة المفاجئة للأمين العام ما شكل تعطيلا غير مبرر لتنفيذ الإضراب العام ومثل إخلالا بالمسؤولية وعدم احترام القرارات الهياكل الشرعية وتشكيكا في مصداقية مسارها النضالي.

- ثانيا : حرصا على حماية حق الإضراب من أي تشكيك أو طعن إجرائي وبحكم أن الإضراب العام المقرر يوم 21 جانفي 2026 أصبح عمليا مؤجلا تأجيلا اضطراريا وتنظيميا، وحفاظا على سلامة المسار القانوني والتنظيمي، يقرر المكتب التنفيذي:

- الدعوة إلى هيئة إدارية وطنية عاجلة يحدد تاريخها لاحقا لغاية تحديد تاريخ جديد للإضراب العام وفق رزنامة مضبوطة والنظر في مجمل المسائل الداخلية للمنظمة.

- التشبث الكامل بالأسباب المستوجبة للإضراب العام وبالمطالب التي حددتها الهيئة الإدارية يومي 5 و 6 ديسمبر 2025.

- التأكيد على أن التأجيل ليس تراجعا بل هو إجراء لقطع الطريق أمام العبث بالمواعيد.

- اتخاذ القرارات الكفيلة بمنع تكرار تعطيل قرارات الهياكل، وتسديد الشغورات وترتيب المسؤوليات وفق ما يضمنه النظام الداخلي، صونا لوحدة المنظمة وهيبتها ومصداقيتها.

الطبوبي يتراجع عن الاستقالة من الاتحاد العام التونسي الشغل ويباشر مهامه

عاد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، إلى مقر الاتحاد المركزي بعد تراجعه عن الاستقالة، مؤكدًا أن قراره هذا جاء انطلاقًا من الحرص على مصلحة الاتحاد وتوحيد صفوف النقابيين.

وفي تصريح لموزاييك بمكتبه، أوضح الطبوبي أن الاتحاد، منذ تأسيسه، مر بعدة منعطفات كبيرة وتحديات صعبة، مشددًا على أن المصلحة العليا للاتحاد يجب أن تتقدم على أي مصالح ضيقة أو اختلاف في وجهات النظر.

وأضاف أن الاتحاد يمتلك مناعة قوية تمكنه من تجاوز الأزمات، وأن إرادة المناضلين والمناضلات في الدفاع عن ثوابت ومبادئ الحركة النقابية لا تزال متوفرة وقوية.

وأشار الطبوبي إلى أن هناك أولويات مزدوجة في عمل الاتحاد، تتمثل في ترتيب البيت الداخلي وتنظيمه من جهة، ومتابعة الملفات الاجتماعية الكبرى من جهة أخرى، مؤكدًا أن الأخطاء السابقة كانت فرصة للتعلم وتعزيز خبرة الاتحاد في مواجهة التحديات.

وأكد الأمين العام للمنظمة الشغيلة أن الاتحاد سيبقى صوتًا مرتفعًا في الدفاع عن حقوق العمال والمواطنين، وأن العودة إلى المقر المركزي تأتي ضمن إعادة توجيه الاتحاد نحو الاستقرار وتعزيز دوره الاجتماعي والنقابي في البلاد.

الوضع النقابي في ولاية سوسة

طرد وتعسف في ديوان الحبوب والبحرية ونزل حورية بلاص

في متابعة منا للملف النقابي وطبيعة العلاقات القائمة بين أطراف الانتاج في ولاية سوسة تبيّن لنا أنّ الأوضاع ليست على ما يرام في عدد من المؤسسات التشغيلية المهمّة والتي كانت فيها الأجواء طيبة ضمن علاقة يسودها الكثير من الاحترام المتبادل.

*وضع صعب ومعقد

قال الأخ قاسم الزمني الكاتب العام للاتحاد الجهوي بسوسة إنّ الوضع صعب ومعقّد في عدد من المؤسسات في جهة سوسة على غرار «انتار موبل وديوان الحبوب والبحرية ونزل تاج مرحبا وحورية بلاص والبحرية التجارية» إذ تعرف هذه المؤسسات حالات طرد تعسفي وضربا ممنهجا للحق النقابي.

* إصرار على المواقف

وأضاف الأخ قاسم في حديثه «للشعب» أنه رغم كل المحاولات الجادة التي قام بها الطرف النقابي لمراجعة بعض القرارات التي لم يكن فيها أي احترام لاجراءات مجلة الشغل إلاّ أنه ثمة إصرار من أصحاب هذه المؤسسات لإقرار ما اتخذوه عنوة من قرارات تغيب فيها الحقوق.

* لابدّ من وحدة نقابية

حيّى الأخ قاسم الزمني الكاتب العام للاتحاد الجهوي سوسة نضالات العمال بجهة سوسة وقد تجلّى المشهد بهيّا في يوم تنفيذ إضراب العجين الغذائي والكسكسي إذ تبين أنّ النجاح لابدّ أن يكون جماعيا بعد تلاحم القيادة الجهوية مع القواعد وبالتالي تمّ إنجاح هذه المحطة النضالية يومي 5 و6 جانفي 2026 كأحسن ما يكون.

* الاستهداف متواصل والصمود ضرورة

أنهى الأخ قاسم حديثه إلينا بالتأكيد أنّ الاستهداف سيتواصل خاصة في ما تبقى من مؤسسات القطاع الخاصة وصعوبة المرحلة تتجلى في مزيد الصمود لأنّ في الصمود وعي بأن لا تضيع الحقوق من كان وراءها طالب.

* رمزي الجبّاري

من أجل الإنصاف ورفع المظلمة والمحاكمة العادلة

الشعب
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل
أسسها
أحمد التليلي
المدير المسؤول
نور الدين الطبوبي
المدير
سامي الطاهري
السحب
مطبعة دار الأنوار
الشرقية - تونس
المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 - العنوان الالكتروني : echaabtechnique@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300

في ذكرى الثورة 17 ديسمبر – 14 جانفي

من شعارات الحرية والكرامة إلى الحقوق المقيدة

بقلم: نصرالدين الساسي

لم يعد استحضار الثورة مجرد فعل رمزي أو تنشيط للذاكرة، بل أصبح لحظة مساءلة شاملة لمسار انتقالي طويل وحصيلة سياسية واجتماعية ما تزال محل جدل عميق. السؤال لم يعد محصورًا في من حكم وكيف حكم، بل أصبح يتعلق بجوهر ما تغيّر في علاقة الدولة بالمجتمع، وفي معنى المواطنة، وقدرة المشروع الوطني على تحقيق وعوده الأساسية: الشغل، الحرية، والكرامة.

هذا المقال لا يقدّم قراءة تاريخية للأحداث أو توثيقًا زمنياً، بل يشتغل على تفكيك البنى العميقة للأزمة التونسية كما تراكمت قبل الثورة وبعدها: أزمة المواطنة، أزمة الخدمات العمومية، أزمة الحقوق النقابية والحوار الاجتماعي، وأزمة الحوكمة والخيارات الوطنية. الفرضية المركزية هي أن تونس تعيش مسار استنزاف طويل أفرغ الحقوق من مضمونها، وحوّل الكرامة إلى معركة يومية، والمواطنة إلى وضعية انتظار داخل منظومة مغلقة.

اختلال متواصل في العلاقة مع الدولة

بعد أكثر من عقد على الثورة، لم يعد السؤال إذا ما تحقق الهدف الثوري، بل هل نجحنا في بناء مواطنة فاعلة وضمان انتقال ديمقراطي ممأسس. شعار الثورة الموحد يومًا "شغل، حرية، كرامة وطنية" ظل حاضرًا في الخطاب السياسي، لكنه تآكل في الممارسة. استُثمر سياسيًا وإعلاميًا دون ترجمة فعلية إلى سياسات عمومية تفكك أسباب التهميش أو تعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

اليوم، يشعر المواطن التونسي بأنه محاصر داخل تاريخ ومؤسسات عاجزة عن تمكينه، بحيث تتحول الحياة اليومية إلى اختبار دائم للبقاء. لم يعد السؤال كيف نطالب بالحقوق، بل كيف نتحرك داخل منظومة تضيق هامش الحرية وتحوّل الكرامة إلى مجرّد استمرارية صبر، لا ضمان اجتماعي حقيقي.

أبرز ملامح الإخفاق بعد الثورة هو التحوّل في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. المواطن لم يُعامل كشريك، بل كجمهور يُستدعى عند الحاجة ويُقصى عند اتخاذ القرار. تراكمت سياسات عمومية بلا رؤية استراتيجية، واستُهلك الشعار الثوري أكثر مما استُثمر في تحقيق مستحقاته.

الأخطر كان تهميش الأحزاب وإضعاف المنظمات الوطنية والمجتمع المدني، وتحويل الأجسام الوسيطية إلى عقبات في الخطاب السياسي. غياب المحكمة الدستورية وبقية الهيئات الضامنة للتوازن والرقابة خلق فراغًا مؤسساتيًا يضيق هامش المحاسبة ويترك المواطن في مواجهة مباشرة مع سلطة مغلقة. نتيجة ذلك، نشأت منظومة سياسية-اجتماعية تُحاصر المواطنين دون الحاجة إلى قمع صريح، بل عبر العزل وتقليص الخيارات، ما يضاعف الإحباط ويحدّ من المبادرة الفردية والجماعية، ويجعل أي استقرار هشًا لأنه قائم على الانتظار لا الثقة.

ضعف سياسات التشغيل و الخدمات العمومية:

التشغيل ظلّ في قلب المطالب قبل الثورة وبعدها، لكن لم يشهد تحسنًا هيكليًا، خصوصًا للشباب وحاملي الشهادات العليا في الجهات الداخلية. ربط التشغيل بالضغوط المالية أكثر من حاجيات المجتمع، غياب منوال تنموي واضح، وتجميد الانتدابات في القطاع العام، كل ذلك جعل التشغيل عبئًا سياسيًا واجتماعيًا متراكماً.

غياب نقاش جدي حول مستقبل العمل في ظل التحولات التكنولوجية يهدد توسيع دائرة الإقصاء بدل تقليصها، ما يجعل معالجة البطالة ضرورة مرتبطة بالاستثمار الاجتماعي والحوكمة الفعلية، لا مجرد سياسات ظرفية.

في جانب اخر تشكل الخدمات العمومية العمود الفقري لضمان الكرامة والمواطنة الفاعلة، لكن الواقع بعد الثورة يكشف هشاشة هذه المنظومة. ارتفاع الأسعار وغياب الرقابة على المواد الأساسية، واحتكار بعض الأسواق، عمّق شعور المواطنين بالهشاشة وفقدان القدرة الشرائية. في القطاع الصحي، يشهد النظام العمومي تراجعًا في جودة الخدمات ونقصًا في الأدوية، ما دفع المواطنين للاعتماد على الدفع المباشر، ليصبح الحق في العلاج مرتبطًا بالقدرة المالية، حتى للفئات المؤمن عليها. أما التعليم، فقد تراجع مستوى المدرسة والجامعة العموميتين، مع ضعف البنية التحتية وعدم مواءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل، ما دفع الكثير من الأسر للجوء إلى التعليم الخاص، وزاد الفجوة بين الحقوق والواقع اليومي للمواطنين.

قطاع النقل العمومي يعكس أيضًا أبعاد الأزمة، مع ضعف الشبكات وتراجع موثوقية الخدمات، خاصة في الجهات الداخلية، مما يعزّز العزلة الاجتماعية ويحدّ من فرص الوصول إلى الشغل والتعليم والخدمات الأساسية. وأخيرًا، تواجه منظومة الحماية الاجتماعية أزمة تمويلية وإدارية، مع تأخير صرف المستحقات وتراكم الديون وضعف الحوكمة، ما أضعف ثقة المواطنين في الدولة كضامن لحقوقهم.
تجمع هذه الاختلالات منطق إدارة النقص والتقشف بدل الاستثمار الاجتماعي، وتحويل الخدمات من ضمانة للكرامة إلى مسارات يومية شاقة. استعادة المواطنة والكرامة تتطلب إصلاحًا هيكليًا للخدمات العمومية، مع تعزيز الرقابة، تحسين الجودة، وضمان مشاركة المواطنين في المساءلة واتخاذ القرار.

الحقوق والحريات، مكسب ثوري في فضاء هش

بعد الثورة، انفتح المجال العام نسبيًا، خصوصًا في التعبير والإعلام، لكن الانفتاح ظل هشًا، وواجه استقطابًا سياسيًا، واستعمالًا للأدوات القانونية لتضييق المجال، سواء عبر التتبعات القضائية أو الإيقاف أو قوانين فضفاضة. الحرية ليست مجرد حق للمؤسسات أو النقابات، بل شرط للاستقرار، للانخراط المواطني، ولضمان استمرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الكرامة، كما رفعها شعار الثورة، تعني الحق في حياة لائقة متصلة بالخدمات الأساسية، لكنها تحولت إلى صراع يومي للبقاء في ظل غلاء الأسعار، ونقص الخدمات، وتراجع الدولة عن دورها كضامن للحقوق، ما يفرض إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع.

في غياب السياسات الشاملة، يصبح الحوار الاجتماعي وآليات التفاوض الجماعي أداة أساسية لحماية الحقوق. بعد الثورة، لعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورًا محوريًا في حماية المكتسبات، وضبط التوترات، وضمان مشاركة العمال والمجتمع المدني في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

لكن السنوات الأخيرة شهدت تضييقًا على مساحة التفاوض، وتحولت آليات الحوار إلى إجراءات شكلية، خاصة في القطاعات الحيوية مثل التعليم، الصحة، النقل والطاقة، حيث أُخذت قرارات أحادية دون التفاوض الفعلي. هذا التقييد لا يضعف الاتحاد فحسب، بل مصداقية الحكومة والسياسات العمومية نفسها، ويؤكد الحاجة إلى إعادة الاعتبار للحوار الاجتماعي كأساس لصياغة السياسات الوطنية.

الاتحاد العام التونسي للشغل: رافعة وطنية للتغيير

القدرة التاريخية للاتحاد العام التونسي للشغل على إدارة الحوار الاجتماعي وحماية المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية تجعله رافعة وطنية لا غنى عنها في أي مشروع إصلاحي مستدام. الاتحاد لم يقتصر دوره على الدفاع عن حقوق الأجور وظروف العمل، بل امتد ليشمل حماية المشروع الوطني من الانزلاق نحو الفوضى أو الاستقطاب السياسي، والحفاظ على التوازن بين مصالح الدولة والمجتمع المدني.

في السنوات الأخيرة، ومع تضييق مساحة التفاوض الجماعي، برز دور الاتحاد كطرف قادر على مواجهة الإجراءات الأحادية التي تتخذها الحكومة في القطاعات الحيوية مثل التعليم، الصحة، النقل والطاقة، حيث يمكن للقرارات الأحادية أن تُضعف الحوار الاجتماعي وتشعل الاحتقان بين الأطراف. الاتحاد، عبر مقاومته المنهجية، يفرض شروط التشاور والمساءلة، ويعيد للمفاوضة الجماعية دورها كأداة فعالة لصياغة السياسات الوطنية، لا مجرد إجراء شكلي.

كما أن الاتحاد يمتلك خبرة تراكمية في تحويل الأزمات الاجتماعية إلى فرص للتفاهم وإعادة ترتيب الأولويات الوطنية. فبفضله، أصبح الحوار الاجتماعي ليس فقط وسيلة لتسوية النزاعات، بل منصة لتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتصحيح المسارات الخاطئة، وتوجيه الاستثمارات نحو الأولويات الاجتماعية الفعلية.

ويجدر التأكيد أن أي محاولات لتقويض المنظمة أو سحب البساط من تحتها لن تخدم مصلحة البلاد، بل ستضعف قدرة المؤسسات على إدارة الحراك الاجتماعي وتحقيق العدالة الاقتصادية، وتزيد من الاحتقان السياسي والاجتماعي، ما يجعل التوازن الوطني هشًا.

هذا الدور الاستراتيجي يمتد أيضًا إلى مستوى تعزيز ثقافة المواطنة الفاعلة، عبر إشراك القوى العمالية والمجتمع المدني في النقاش حول السياسات العامة، وضمان أن تكون حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية مكفولة بشكل عملي، وليس مجرد شعارات على الورق. الاتحاد بالتالي لا يحمي المكتسبات فحسب، بل يضع أسسًا لإعادة الاعتبار للمواطنة، ويعيد الثقة بين الدولة والمجتمع.

في ضوء هذا، يمكن القول إن الاتحاد العام التونسي للشغل هو رافعة لإعادة بناء الدولة، ليس فقط عبر حماية الحقوق، بل من خلال تحويل الحوار الاجتماعي إلى قوة ضاغطة على السياسات، وإعادة ترتيب الأولويات الوطنية وفق مقاربة عادلة ومستدامة، تعيد للكرامة والمساواة مكانتها في صميم الحياة العامة.

من حلم الانتقال إلى أزمة المشروع

تونس اليوم ليست أمام أزمة ظرفية، بل أمام أزمة مشروع، مع غياب رؤية واضحة للتغيير الاجتماعي والسياسي. فشل الانتقال الديمقراطي في إنتاج العدالة الاجتماعية، التنمية المتوازنة، وحماية الحقوق، يظهر في ارتفاع الفوارق، تزايد البطالة والفقر، وتراجع الخدمات العمومية، مع احتقان اجتماعي مستمر.

الإصلاح الحقيقي لا يمر عبر التطمين أو الإجراءات المؤقتة، بل عبر فتح المجال العام، تعزيز الشفافية والمساءلة، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ليصبح المواطن فاعلًا قادرًا على التأثير والمساهمة في اتخاذ القرارات، وضمان حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، بدل أن يبقى في حالة انتظار مستمرة.

بعد أكثر من عقد على الثورة، يظهر أن التحدي الأساسي هو غياب مشروع جامع يحوّل المطالب إلى سياسات، والحقوق إلى ضمانات، والمواطنة إلى ممارسة فعلية. استعادة المعنى تتطلب كسر الحلقة المغلقة التي حولت الحقوق إلى مسارات شاقة، والخدمات العامة إلى أعباء، والحوار الاجتماعي إلى إجراء شكلي، مع ترميم الوساطة المؤسسية، واستكمال الضمانات الدستورية، وربط القرار بالمحاسبة والمشاركة.

يظل الدور المدني والاجتماعي، وفي مقدمته الاتحاد العام التونسي للشغل، عنصرًا أساسيًا في إعادة التوازن الوطني، ليس فقط كطرف ضغط، بل كفاعل تاريخي قادر على دفع الدولة والمجتمع نحو عقد اجتماعي جديد، يضمن الكرامة، ويحوّل الحقوق إلى التزامات فعلية، ويعيد الأمل لمشروع وطني مستدام.

حقّ دستوري مهدّد :

متقاعدو تونس يدقّون ناقوس الخطر بشأن التأمين الصحي

تعيش منظومة الصحّة العمومية في تونس واحدة من أعمق أزماتها منذ عقود، أزمة لم تعد تقتصر على ضعف التجهيزات أو نقص الموارد البشرية، بل امتدّت لتطال جوهر الحقّ في العلاج، خاصة بالنسبة إلى فئة المتقاعدين. هذا ما حذّرت منه الجامعة العامة للمتقاعدين، التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل، في بيان أصدرته بتاريخ 14 جانفي 2026، دقّت فيه ناقوس الخطر بشأن ما وصفته بـ«التفريط في حقّ دستوري يكفله القانون».

وأشارت الجامعة إلى أنّ الأزمة الصحية، الناتجة عن سياسات اجتماعية غير عادلة، تفاقمت بشكل لافت خلال الفترة الأخيرة، بعد أن وجد آلاف المنخرطين في منظومة «طبيب العائلة» أنفسهم عالقين بين رفض عدد من الصيدليات الخاصة التعامل بالمنظومة، وعجز الصندوق الوطني للتأمين على المرض عن الإيفاء بالتزاماته تجاه المرضى. وضعٌ اعتبرته الجامعة مهدّدًا مباشرًا لصحة المواطنين، وينذر بتأبيد أزمة ذات انعكاسات خطيرة على الفئات الهشّة.

وأكد البيان أنّ المتقاعدين يُعدّون اليوم الفئة الأكثر تضرّرًا، رغم ما قدّموه للدولة والمجتمع من خدمات وتضحيات على امتداد سنوات العمل. فبالنسبة إليهم، تحوّل الحقّ المشروع والشرعي في العلاج والرعاية الصحية من ضمانة دستورية إلى «كابوس يومي» يؤرّقهم ويثقل كاهلهم في مرحلة عمرية يفترض أن تتوفر فيها الحماية الاجتماعية، لا أن تتراجع.

وحمّلت الجامعة العامة للمتقاعدين سلطة الإشراف وإدارة الصندوق الوطني للتأمين على المرض مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، معتبرة أنّ العجز عن تقديم أبسط الخدمات الصحية للمنخرطين يمثّل إخلالًا خطيرًا بالواجبات المحمولة على هذه الهياكل. كما انتقدت بشدة ما وصفته بسياسة الانفراد في تشخيص الأزمة الصحية وفرض حلول فوقية، إلى جانب تجاهل الشركاء الاجتماعيين والمعنيين بالمساهمة في بلورة حلول واقعية ومستدامة.

وأضاف البيان أنّ الصمت واللامبالاة في مواجهة استفحال الأزمة لن يؤدّيا إلا إلى مضاعفات خطيرة، ستدفع ثمنها بالأساس الفئات الأكثر هشاشة، وفي مقدّمتها المتقاعدون، الذين يواجهون اليوم صعوبات حقيقية في الحصول على الأدوية والعلاج اللازمين.

ودعت الجامعة الجهات المعنية إلى الكفّ عن سياسة التهميش والمماطلة، وفتح باب الحوار الاجتماعي بشكل عاجل حول مسألة وصفتها بالحياتية، والتي لا تحتمل مزيدًا من التأجيل أو التسويف. كما جدّدت تأكيدها على أنّ معالجة أزمة التأمين الصحي لا يمكن أن تتمّ دون تشريك المنظمات النقابية والفاعلين الاجتماعيين في البحث عن حلول ناجعة.

وختمت الجامعة العامة للمتقاعدين بيانها بالتأكيد على استعدادها لخوض جميع الأشكال النضالية المشروعة والقانونية دفاعًا عن منظوريها، وإيقاف ما اعتبرته «نزيفًا اجتماعيًا وصحيًا» يهدّد كرامة المتقاعدين وحقهم في خدمات أساسية تضمن لهم الحد الأدنى من الصحة الجسدية والنفسية، في احترام تام لما يكفله الدستور من حقوق.

تواصل انهيار منظومة الصحة العمومية... موت بطيء في ظل عجز الدولة

تعيش تونس، منذ أشهر، على وقع انهيار متسارع ومقلق لمنظومة الصحة العمومية، في ظل عجز واضح للدولة عن الإيفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية في ضمان الحق في الصحة والعلاج. وضعٌ لم يعد مجرّد أزمة عابرة أو اختلالات ظرفية، بل تحوّل إلى مسار ممنهج يهدّد الحق في الحياة، كما يكفله الفصل 43 من الدستور التونسي، والمواثيق الدولية الملزمة، من بينها المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا السياق، اعتبرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في بيان لها صدر بتاريخ 12 جانفي، أنّ ما يشهده القطاع الصحي هو نتيجة مباشرة لفشل عميق في السياسات العمومية، تتحمّل الدولة بمختلف هياكلها المسؤولية الكاملة عنه. فقد تُركت المستشفيات العمومية، لسنوات، تواجه نقص التمويل، وتقادم البنية التحتية، وغياب التجهيزات الأساسية والأدوية، إلى جانب نزيف الكفاءات الطبية وشبه الطبية، والتفاوت الجهوي الفاحش، فضلًا عن خيارات سياسية تشجّع عمليًا على إضعاف القطاع العام لفائدة القطاع الخاص.

وبلغت الأوضاع، خلال الأشهر الأخيرة، مستوى غير مسبوق من الخطورة، تجسّد في حرمان آلاف المواطنات والمواطنين فعليًا من حقهم في العلاج. فقد توقّفت الصيدليات الخاصة عن صرف الأدوية للمضمونين اجتماعيًا، على خلفية إنهاء التعاقد مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض، بالتوازي مع النقص الحاد والمتواصل في أدوية الأمراض المزمنة والخطيرة، وعلى رأسها أدوية السرطان. وهو ما اعتبرته الرابطة انتهاكًا صارخًا للحق في الصحة والحق في الحياة.

وأكدت أنّ المرضى يُتركون اليوم لمصيرهم في أوضاع إنسانية مهينة، تعمّق الإحساس بالهشاشة واليأس، وتهدّد السلامة الجسدية للمواطنين دون أدنى محاسبة، في مشهد يعكس عجز الدولة عن حماية أبسط الحقوق الأساسية.

وأمام هذا الواقع، عبّرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عن تضامنها الكامل وغير المشروط مع المرضى وعائلاتهم، محمّلة السلطات العمومية مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. كما أدانت سياسة التسويف والتجاهل، والخطاب الشعبوي الذي يخفي عجزًا حقيقيًا عن إدارة ملف الصحة العمومية وضمان حقوق التونسيين والتونسيات.

ودعت الرابطة السلطة إلى تحمّل مسؤولياتها والتدخل الفوري والعاجل لإيجاد حل جذري لأزمة الصناديق الاجتماعية، وخاصة الصندوق الوطني للتأمين على المرض، وضمان استئناف صرف الأدوية دون قيد أو شرط، إلى جانب تحميل وزارة الصحة والصيدلية المركزية مسؤولياتهما القانونية والأخلاقية في توفير أدوية الأمراض المزمنة والخطيرة.

كما طالبت بفتح حوار وطني جدي وشفاف حول السياسات الصحية، بعيدًا عن الوعود الزائفة، بهدف إنقاذ المنظومة الصحية العمومية وضمان حدّ أدنى فعلي من الحق في الصحة للجميع، مؤكدة أنّ هذا الحق ليس امتيازًا ولا منّة، بل حق إنساني أساسي يستوجب المساءلة القانونية والأخلاقية عند المساس به.

حسب دراسات المرصد التونسي للاقتصاد

تراجع الإنفاق العمومي على القطاعات الاجتماعية آثاره سلبية على التعليم والصحة بدرجة أولى

* لطفي الماكني

كشفت مختلف الدراسات والقراءات التحليلية للباحثين في المرصد التونسي للاقتصاد على مدى السنة المنقضية والتي صدرت مؤخرا الأسباب الرئيسية لتدهور الخدمات العامة وعدم تمتع أغلب المواطنين وأولها آثار وأعباء التقشف وبيّنت تفسيرات المختصين في المرصد أن السنوات الماضية لم نقدر على تجاوز تلك الإشكالات ووضع الحلول البديلة.

ومن تلك الحلول المقترحة إيجاد نموذج تنموي يضخّ ديناميكية جديدة للإنتاج تكون مستجيبة للانتظارات الاقتصادية والاجتماعية لأغلب الشرائح والفئات والجهات.

* تراجع الإنفاق العمومي

ومن أهمّ ما توقف عنده المختصون والباحثون بالمرصد التونسي للاقتصاد هو تراجع الانفاق العمومي على القطاعات الاجتماعية في بعض البلدان العربية منها تونس مما انعكس سلبا على جودة تلك القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة إذ أن الكثير من النقائص والإخلالات تحرم عديد التلاميذ في المناطق الداخلية خاصة من ظروف ملائمة لمتابعة دراستهم وهذه الظروف لا تستثني أي عنصر أساسي في تلك المنظومة من البنية التحتية إلى أجور المدرسين إلى كيفية وصول التلاميذ إلى المدارس إلى تطوير المناهج المعتمدة في العملية التعليمية وتمّ التوقف عند الأرقام المقدمة من قبل الحكومة في ميزانية 2026 لتمويل المدرسة العمومية إذ لم تتجاوز 13,7٪ من مجموع نفقات الدولة للسنة الجديدة التي مازالت في أيامها الأولى وتلك النسبة من الاعتمادات المرصودة هي دون ما حدّته منظمة اليونسكو والمقدرة ما بين 15 و20٪ ومن القطاعات الحيوية التي كانت محلّ اهتمام المختصين في المرصد الصحة العمومية إذ بيّنت الباحثة آية القاهري التراجع المسجل في النفقات المخصصة لهذا القطاع المهمّ بالنسبة إلى عموم التونسيين والذي يعود حسب الباحثة إلى سياسات التقشف المالي الذي تبنّته الحكومات المتعاقبة والتي فرضها صندوق النقد الدولي مما أثّر سلبا على التمتع بحق في الصحة المكفول في الدستور وفي وقت ترفع فيه الحكومة شعار تعزيز الدور الاجتماعي للدولة والذي يستوجب نسبة إنفاق من الميزانية العامة لا تقلّ عن 15٪ حسب التزام «أبوجا» الذي صادقت عليه تونس منذ 2011 وهو رقم لم تسجله ميزانيات السنوات السابقة إذ لم تتجاوز 6٪ بصفة عامة.

وتقترح الباحثة آية القاهري مراجعة السياسات الاقتصادية التي أثّرت سلبا على تطوير المنظومة الصحية ووصول المواطنين إليها وتعزيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي وفي الوقت نفسه البحث عن حلول توفر منظومة صحية عمومية وشعبية مستدامة قادرة على مواجهة الأزمات الصحية وتتماشى مع المعايير العالمية وتخفّف العبء عن المواطنين وتضمن كذلك للإطار الطبي وشبه الطبي بيئة عمل لائقة تمكنهم من تقديم الخدمات الأساسية.

* آثار سلبية

تظهر المتابعة اليومية واقع الأشياء بأكثر وضوح في علاقة بمستوى خدمات التمتّع بتلك الحقوق إن كان في نسب المنقطعين عن التعليم بأرقام مرتفعة سنويا ومنذ سنوات الأولى أي لا يتجاوزون التعليم الابتدائي لأسباب عديدة خاصة منها عدم قدرة العائلة على تحمل مصاريف الدراسة لم تعد تعكس حقيقة شعار أنها مجانية للعموم لأن تكاليفها متعددة وصعوبة الوصول إليها لأبناء الكثير من المناطق الداخلية وتقادم البناءات.

ولا يختلف عنها وضع المؤسسات الصحية التي باتت هاجسا لأغلب الشرائح الاجتماعية غير القادرة على أسعار القطاع الخاص ان كانت مصحات أو أطباء أو إجراء تحليل وهو كذلك حق دستوري أصبح بعيد المنال لعديد التونسيين الذين كانوا في عقود سابقة يجدون ملاذهم في القطاع العمومي ونعاين اليوم صعوبة الحصول على الأدوية اما مفقودة أو هي ما تسمى بالجنيسة لأن أسعارها مضاعفة مقارنة بالأدوية الأصلية وعكس البيان الصادر عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية تلك الوضعية من النقص الحادّ في الأدوية ما أصبح هاجسا إن كان للمريض أو العائلة ومثل هذه الوضعية التي لا يجب أن تستمرّ أن توجد لها الحلول الجذرية لأنها تهمّ صحة التونسي بالدرجة الأولى.

صرخة مواطن تكشف مأساة انقطاع الأدوية الحياتية:

زارعو الكلى في مواجهة خطر حقيقي

عبر فيديو تداولته عديد صفحات التواصل الاجتماعي، أطلق تونسي من زارعي الكلى صرخة استغاثة مؤلمة، عبّر فيها عن معاناة متواصلة يعيشها هو ومئات المرضى بسبب الانقطاع المتكرر للأدوية الحياتية الضرورية، وعلى رأسها الأدوية المضادة لرفض الأعضاء المزروعة، مؤكّدًا أن غياب هذه الأدوية لا يعني مجرد تعطّل علاج، بل تهديدًا مباشرًا للحياة.

المواطن، الذي خضع لعملية زرع كلِوة بعد سنوات من المعاناة مع القصور الكلوي، أوضح أنّ الدواء الذي يتناوله بصفة يومية هو شرط أساسي لاستمرار عمل الكلِوة المزروعة.

غير أنّه، في كل مرة يتوجه فيها إلى الصيدليات أو الهياكل العمومية، يصطدم بالإجابة نفسها: الدواء غير متوفر. وضعٌ وصفه بالعبثي، معتبرًا أنّ الحديث لا يدور عن مواد استهلاكية عادية، بل عن دواء "منقذ للحياة".

وأضاف أنّ انقطاع هذا الصنف من الأدوية لا يهمّه وحده، بل يشمل كل زارعي الأعضاء، سواء زراعة الكِلى أو القلب أو الكبد، وهم فئة هشّة يرتبط وجودها الصحي ارتباطًا مباشرًا بالانتظام في العلاج. وأكّد أنّ أي انقطاع، ولو لأيام، قد يؤدي إلى فشل عملية الزرع والعودة إلى المعاناة السابقة، أو ما هو أخطر من ذلك.

وتتعمّق المأساة، وفق شهادته، عندما تتحوّل تضحيات العائلات إلى عبء نفسي إضافي. فقد تبرّعت زوجته بكِلوَتها لإنقاذ حياته، ما مكّنه من العودة إلى العمل والاندماج مجددًا في المجتمع.

غير أنّ خطر فقدان الدواء يعيد شبح المرض ويحوّل هذا "الإنجاز الإنساني" إلى حالة قلق دائم وخوف من المستقبل.

وانتقد المواطن ما اعتبره تقصيرًا واضحًا من الجهات المسؤولة، مشيرًا إلى أنّ الحق في الصحة والعلاج مضمون دستوريًا، لكن الواقع يكشف فجوة خطيرة بين النصوص والتطبيق. كما عبّر عن حالة الأرق والتوتر التي يعيشها يوميًا، قائلًا إنّ الليل لم يعد وقتًا للراحة، بل مساحة للتفكير في سؤال واحد: هل سأجد دوائي غدًا أم سأعود إلى دائرة الألم والمعاناة؟

وختم المواطن رسالته بنداء موجّه إلى كل من يتحمّل المسؤولية، من أدنى المستويات إلى أعلاها، داعيًا إلى التدخّل العاجل لتوفير الأدوية الحياتية بصفة منتظمة، وإنقاذ زارعي الأعضاء من مصير مجهول. صرخة تختزل أزمة أوسع في المنظومة الصحية، وتعيد إلى الواجهة سؤال الحق في الحياة قبل أي اعتبار آخر.

ض ت

أرواح المرضى في مواجهة شعارات فضفاضة وسياسات تهدّد الحق في الحياة

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يحذّر من كارثة صحية

حذّر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من التداعيات الخطيرة للنقص الحاد والمتواصل في الأدوية المخصّصة لعلاج الأمراض السرطانية وعديد الأمراض المزمنة الأخرى في تونس، معبّرًا عن بالغ القلق والغضب إزاء ما اعتبره فشلًا جسيمًا للسياسات العمومية في حماية الحق في الصحة والحياة، مقابل الاكتفاء بشعارات عامة لا تجد انعكاسًا فعليًا على أرض الواقع.

وأوضح المنتدى، في بيان له نشر بتاريخ 13 جانفي، أنّ أزمة الأدوية لم تعد مجرّد خلل ظرفي في التزويد، بل هي نتيجة مباشرة لاختلالات هيكلية تعيشها الصيدلية المركزية منذ سنوات، تفاقمت حدّتها مع إنهاء العلاقة بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ونقابة الصيدليات الخاصة دون توفير بدائل ناجعة، ما كشف عجزًا واضحًا للسلطات العمومية عن التدخّل العاجل لحماية المرضى، خاصّة الفئات الهشّة.

وأشار إلى أنّ حرمان آلاف المرضى من أدويتهم، سواء بانقطاعها الكلّي أو بتوفرها بشكل متقطّع، يمثّل انتهاكًا صارخًا للحق الدستوري في الصحة، ولا يمكن تبريره بالأزمة المالية أو بصعوبات التزويد، معتبرًا أنّ هذا الوضع يرقى إلى مستوى العنف المؤسساتي والتنكيل الصامت بالمواطنين، وضرب مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة.

وفي قراءة للسياق العام، نبّه المنتدى إلى أنّ ما يحدث اليوم يعيد إلى الأذهان إخفاقات إدارة أزمة كوفيد19-، مؤكّدًا أنّ جوهر الأزمة لا يكمن في ندرة الموارد، بل في خيارات سياسية وهيكلية تعطي الأولوية لتوزيع موارد الدولة، وخاصة العملة الصعبة، على عناوين أخرى، على حساب حماية حياة البشر والحق في العلاج.

وعلى هذا الأساس، حمّل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية السلطات العمومية كامل المسؤولية عن هذا الوضع الكارثي وما ينجرّ عنه من معاناة إنسانية وفقدان للأرواح، منددًا بفشل السياسات العمومية في قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية. كما دعا إلى تحرّك فوري وشفاف لتوفير جميع أصناف الأدوية دون قيد أو شرط، ووضع خطة إنقاذ عاجلة للصيدلية المركزية وللمرفق العمومي للصحة، في إطار سياسات عمومية بديلة قادرة على حماية أرواح التونسيين والتونسيات، مع المطالبة بفتح تحقيقات جدّية لتحديد المسؤوليات السياسية والإدارية ومحاسبة كل المتورّطين في المساس بالحق في الصحة.

ض ت

«الجانفيون» أهل الثورات والأفعال الناقصة!

سمير بوعزيز

سيظلّ جانفي/ يناير شهرا للثورات في تونس، أمّا عن الدروس المُستفادة منها فهي كثيرة، وأغلبها لم نستفد منه، هكذا! فنحنُ شعبُ الأفعال الناقصة، لم نذهب ولو مرّة بالانتفاضات إلى أقصاها، نُغيّرُ الحُكم ولا نُغيّر النظام.

وسيبقى جانفي الذي جاء بنهاية حكم بن علي الأهمّ إلى حدّ الساعة، خلق زلزالا في البلد وارتدادات في مُحيطه الاقليمي، هو الأكبر أثرا ليس بما كان معه من مُتغيرات فحسب بل بما انتهينا إليه من مُسلّمات، كأن لن نعود إلى الاستبداد مُطلقا، وأنّ الشعبَ آمنَ نهائيا بالصندوق، وأنّ تونس ستكون دائما بلد الحريات، وأنّه لن يُسجن أحدٌ بسبب آرائه أو توجهاته السياسيّة، وأنّ القضاء سيكونُ العدلَ.

كُلّ من حكم بعد الثورة أراد أن يُحكِمَ سيطرته، لكنّ مُقاومة «الجانفيين» كانت تمنعُ الهيمنة المُطلقة دون أن تمنعَ التفريط التدريجيّ وهدم الخطوات الأولى نحو الديمقراطيّة، حتى جاء من ذهب بها وتركنا للعراء أمام حقيقة أنّ قد خَذلنا أنفُسنا ولم نُحصّن ما اكتسبنا. وعلينا اليومَ أنْ نتدبّر أسباب الخيبة، وأن نتجهّز لـ«جانفي» آخر -سيأتي- نسكُنُه بشدّة ولا نُفرّط فيه مُطلقا، فإن خسرناه سنذهب بعيدا في الخيبات.

قد تكون الحكمةُ أن تُبادر السلطةُ القائمة بالعدول عن سياساتها الحاليّة بأن تُعيد للناس ما اكتسبوا بالدّم والشوارع والتفكير المُشترك والصراع على الفكرة طيلة عُقود، وأن تُنظّم ما انفرط بسبب أخطاء من سبقها في إدارة الشأن العام وعيًا بأنّ النضج الديمُقراطي يتأسس بالمُراكمة، وقناعةً أنّه كان لـ «العشرية الأولى» مكاسب كثيرة، وأنّ تعطّل التجربة الديمقراطية، وارتباكها، لا يستوجبُ فسخها بل تعديلها.

وحيث يبدو أنّه ليس للحُكم القائمّ هذا التوجّه -إلى حدّ الساعة على الأقل- فإنّه لزاما أن تُورّث «الثقافة الجانفية» وأن تُحمى جذوة الاحتجاج ضدّ كلّ أشكال التسلّط، وأن يكون هذا الاحتجاج مُفكّرا وديناميّا وعاقلا يفتح الباب للبحث في أسباب الردّة ونتائجها وسُبل العودة إلى باب الحريّة الذي فُتح، فمشينا على طريقها عقدا مُتعثرًا، ثمّ كان الانحراف.

المُحافظة على «أنفاس» الاحتجاج ليس فعلاً في مواجهة السلطة حين لا نرضى بها، أو لا نقبل بسياساتها وقراراتها وإجراءاتها فحسب، بل هي ما يجعل للمجتمع أنفاسا وما يترك فيه حياة وما يُبقيه مُتحرّكا ونابضا. إنها الابقاء على تقليد المُمكن الحركي، فليس بالضرورة أن يُؤتي الحراك نتائج آنيّة، ولا تنحسر فائدته في أن يكون ضدّ السلطة الحاليّة ولصالح من يُعارضه، أو ينتقده، اليوم. فلقد كان النظامُ، طيلة عقود، يتحرّج حين تتوسعُ المسيرات المُساندة لفلسطين أو العراق -أو غيرها- فالمُشكل عندهُ ليس في الدافع المُباشر للتجمهر بل في تقليد التظاهر والخروج إلى الشوارع ورفع الشعارات.

روحُ الاحتجاج لا يجبُ أن تخبوَ، فإن لم تُحقّق نتائج مُباشرة فإنّها الضمانة دائما بأن تبقى للمجتمعات حياة وتظل قادرة على المُقاومة دائما، فحتّى في حالات ضُعف الشعوب يقيها الاحتجاج من الارتهان التامّ ولا يجعل السّلط القمعيّة تهنأ تماما. كما أنّهُ الأداة المُشتركة للشعوب للتعبير عن التضامن ولمناهضة كل أشكال الاستعمار والاستعباد والهيمنة.

الآن وجب على كلّ حركة احتجاج من أجل الحريّة والحقّ والعدل، في تونس وفي العالم، أن تتدرّب على صيانة ما يُمكن أن تُراكمهُ، حتى لا يكونَ فعلُها ناقصا أو منقوصا، وقد يذهبُ جُهده دون تغيير. وإنّ صناعة البدائل من خلال حركة الاحتجاج المواطنيّة هي المشروع الذي يجب أن يُوضعَ بالموازات مع التحركات، وليس بالضرورة لبديل حُكم بل لخلق حركة مُقامة مدنيّة سلميّة مُستمرّة وقويّة تفرض منع الظلم والتفرّد بالحكم وتفرض مبادئ الديمقراطيّة وتقطعُ الطريق أمام كلّ مُحاولات إعادة إنتاج الدكتاتورية. كما أنّه من اللوازم الانتباه إلى الانخراط الانتهازي والوظيفي لقوى تُنحرط مُناسباتيًا في تحركات الشوارع الشعبيّة كُلما مسها ضرٌ سياسي، والأصل أنّها رجعية تُحارب رجعيّة وشعبويّة أخرى وتناطحُها، فيُساندُ منتسبوها الشارع عندما يكون منهم ضعف فإن تمكنوا منعوا الحراك على الناس.

في بلدنا لازال جانفي «الإضراب العام» حاضرا رغم مرور قرابة الخمس عقود، ولا زلنا نتحدّث عن «جانفي انتفاضة الخُبز» وكأنه حدثٌ بالأمس دمُ شهدائه عال، وشعارتهُ حيّة.

«جانفي التونسي» فعلٌ تامّ في ثوريته، فعلٌ ناقصٌ في قدرته على القطع النهائي مع الاستبداد.

تمنياتي : كلّ جانفي وأنتم بخير وبثورة!

في الذكرى 15 لثورة 14 جانفي:

أيّة مراقبة لدستورية القوانين اليوم؟

بقلم: ضياء تقتق

في مثل هذا اليوم من سنة 2011 ، أصدر المجلس الدستوري التونسي، اعلانا جاء فيه :

«أولا - الشغور النهائي في منصب رئيس الجمهورية.

ثانيا - إن الشروط الدستورية توفرت لتولى رئيس مجلس النواب فورا مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة».

ان هذا الاعلان المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في فترة لاحقة، جاء ليضمن استمرارية الدولة وسط ثورة اجتماعية عصفت بنظام حكم أدار شؤون البلاد لفترة تجاوزت العقدين من الزمن، وما فسح المجال دستوريا لتولي رئيس مجلس النواب منصب الرئاسة مؤقتا الذي أعلن فيما بعد تعليق العمل بدستور 1959 وحل مؤسساته و إصدار التنظيم المؤقت للسلط ثم التمهيد لإجراء انتخابات مجلس تأسيسي مهمته الرئيسية إصدار دستور جديد بتونس.

وصدر آخر قرارات المجلس الدستوري المحدث في 16 ديسمبر 1987 بمقتضى أمر رئاسي، والمضمن في للدستور بموجب التنقيح الدستوري بتاريخ نوفمبر 1996، في الجلسة المنعقدة بمقر المجلس الدستوري بباردو يوم السبت 15 جانفي 2011 برئاسة السيد فتحي عبد الناظر ونذكر من بين الأعضاء السادة غازي الجريبي ومحمد رضا بن حماد ومحمد كمال شرف الدين.

في كلّ مرة تعود فيها تونس إلى استحضار لحظاتها المفصلية، وعلى رأسها ذكرى 14 جانفي، لا يعود الدستور إلى الواجهة بوصفه نصًا قانونيًا مكتمل الأركان، بل باعتباره مسارًا سياسيًا وقانونيًا ظلّ غير مكتمل، ووعدًا تأسيسيًا تعثّر بين ما أُعلن عنه في لحظة القطع مع الماضي، وما أُنجز فعليًا في الواقع المؤسساتي. فقد كان الدستور، في التجربة التونسية، أكثر من مجرّد وثيقة تنظّم السلط وتوزّع الصلاحيات، إذ مثّل تعبيرًا عن تعاقد جديد بين الدولة والمجتمع، ورهانًا على إخضاع السلطة للقانون بدل إخضاع القانون لإرادة السلطة.

غير أنّ هذا التعاقد ظلّ هشًّا ومهدّدًا، كلّما غابت أو تعطّلت الآليات الكفيلة بحمايته، وفي مقدّمتها الرقابة على دستورية القوانين، باعتبارها الضمانة الجوهرية لعلوية الدستور ومقياسًا حقيقيًا لقيام دولة القانون. فغياب هذه الرقابة لا يُختزل في كونه خللًا تقنيًا أو فراغًا مؤسساتيًا، بل يترجم عمليًا إلى اتساع الهوّة بين النصّ والممارسة، وإلى تحوّل الدستور من قاعدة قانونية ملزمة إلى مرجع رمزي يُستحضر انتقائيًا ويُهمَّش عند اشتداد الصراع السياسي.

من هذا المنطلق، لا يُطرح سؤال «من يحمي الدستور؟» كسؤال قانوني مجرّد أو نقاش فقهي معزول، بل كإشكالية سياسية عميقة تتّصل مباشرة بطبيعة السلطة وحدودها، وبمكانة الحقوق والحريات داخل النظام السياسي، وبمدى جدّية الانتقال من منطق الحكم بالقرار إلى منطق الحكم بالقانون. فالدستور، دون آليات رقابة فعّالة ومستقلة، يبقى نصًا معلّقًا بين الإعلان والتطبيق، وقاعدة عليا بلا حارس، في دولة ما زال صراعها مع الاستبداد يتّخذ أشكالًا عديدة.

علوية الدستور: حين لا يكفي أن يكون النصّ أعلى إن لم يكن محميًا.

يقوم أيّ نظام دستوري حديث على مبدأ مركزي يُعدّ حجر الزاوية في بناء دولة القانون، وهو مبدأ علوية الدستور، الذي يضع الدستور في قمة الهرم القانوني ويجعل جميع القواعد الأدنى منه، من قوانين ومراسيم وأوامر وقرارات، خاضعة له من حيث المشروعية والمضمون.

غير أنّ هذا السموّ، كما بيّن الفقه الدستوري، لا يتحقّق بمجرد التنصيص عليه في الديباجة أو صلب الفصول الأولى، بل يظلّ مبدأً نظريًا ما لم تُوجد آلية مؤسساتية قادرة على فرض احترامه فعليًا.

فالدستور، في غياب رقابة دستورية، يتحوّل من قاعدة ضابطة للسلطة إلى مرجع أخلاقي أو سياسي قابل للتأويل والتجاوز. وهنا تكمن المفارقة التي عاشتها تونس في مراحل مختلفة من تاريخها الدستوري: نصوص تعلن علوية الدستور، مقابل ممارسات تشريعية لا تجد من يضع لها حدًا عندما تنحرف عن المبادئ الدستورية. فالسلطة التشريعية أو «الوظيفة التشريعية» حسب منطوق دستور 2022، مهما استندت إلى الشرعية الانتخابية، تظلّ عرضة لمنطق الأغلبية والظرفية السياسية، وهو ما يجعل إخضاعها لرقابة دستورية مستقلة ضرورة لا تمسّ من سيادتها، بل تحميها من الانزلاق إلى تعسّف مقنّع بالقانون.

بذلك، لا يعود سموّ الدستور مسألة ترتيب شكلي للقواعد، بل علاقة قوة قانونية تُقاس بمدى قدرة النظام على إبطال كلّ نصّ يخالف الدستور، وضمان أنّ الإرادة السياسية، مهما كانت، تظلّ محكومة بقواعد أعلى منها لا لن يتحول الفرد إلى الحارس الوحيد للدستور وصاحب القراءة الوحيدة لمقتضياته.

الرقابة على دستورية القوانين: حين تصبح حماية الحقوق والحريات وظيفة دستورية.

لا تنبع الرقابة على دستورية القوانين من مجرّد هاجس قانوني أو من عدم ثقة مبدئية في المشرّع، بل من فهم عميق لطبيعة السلطة وحدودها في الدولة الحديثة. فالفقه الدستوري يقرّ بأن السلطة التشريعية وكذلك التنفيذية، مهما كانت منتخبة وتستند إلى شرعية شعبية، ليست بمنأى عن الانحراف، سواء بدافع الاستجابة للظرفية السياسية، أو نتيجة تغليب منطق الأمن أو الاستقرار على حساب الحقوق والحريات.

من هنا، لا تُطرح الرقابة الدستورية كقيد على إرادة الشعب، بل كآلية توازن تضمن ألّا تتحوّل هذه الإرادة إلى أداة مساس بجوهر الدستور نفسه. فالرقابة على دستورية القوانين تؤدّي وظيفة مزدوجة: فهي من جهة تحمي الحقوق والحريات من أيّ تشريع قد ينتقص منها أو يفرغها من مضمونها، ومن جهة أخرى تضمن احترام مبدأ الفصل بين السلط عبر منع تغوّل سلطة على أخرى باسم القانون.

وفي هذا السياق، تبرز الرقابة الدستورية باعتبارها التعبير العملي عن دولة القانون، حيث لا تكون القوانين صحيحة فقط لأنها صادرة عن البرلمان، بل لأنها متلائمة مع القواعد الدستورية التي تضبط ممارسة السلطة. فغياب الرقابة لا يعني فقط ترك المجال لتشريعات معيبة دستوريًا، بل يفتح الباب أمام تحوّل القانون ذاته إلى أداة تعسّف، تُمارس من خلالها السلطة هيمنتها في شكل قانوني، وهو ما يجعل من الرقابة الدستورية صمّام أمان أساسي ضدّ الانزلاق من حكم القانون إلى حكم القانون الموجّه.

نماذج الرقابة الدستورية: من منطق السياسة إلى منطق القضاء.

لم تتشكّل الرقابة على دستورية القوانين في التجارب الدستورية المقارنة بصيغة واحدة ثابتة، بل جاءت نتيجة مسار تاريخي تدرّج من حلول سياسية ظرفية إلى نماذج قضائية أكثر نضجًا واستقلالًا. فقد عرفت بعض الدول في بداياتها ما يُعرف بالرقابة السياسية، وهي رقابة تُسند إلى هيئات ذات طابع غير قضائي، غالبًا ما تكون قريبة من السلطة التنفيذية أو التشريعية، وتمارس رقابة سابقة على القوانين قبل صدورها.

غير أنّ هذا النموذج ظلّ محدود الفعالية، لأنّه خضع لمنطق التوازنات السياسية أكثر من خضوعه لمبدأ علوية الدستور، فتحوّلت الرقابة فيه إلى إجراء شكلي لا يوفّر حماية حقيقية للحقوق والحريات.

في المقابل، تطوّر نموذج الرقابة القضائية باعتباره استجابة لحاجة أساسية في دولة القانون، وهي إخضاع القاعدة القانونية لمعيار دستوري محايد.

وقد اتخذ هذا النموذج شكلين رئيسيين: رقابة منتشرة تسمح لكلّ قاضٍ بالامتناع عن تطبيق قانون مخالف للدستور، ورقابة مركّزة تُسند إلى محكمة دستورية متخصّصة تكون وحدها المختصة بالفصل في دستورية القوانين. ويُجمع الفقه الدستوري على أنّ هذا النموذج الأخير هو الأكثر قدرة على ضمان استقلال الرقابة ونجاعتها، لأنه يفصل بين القرار السياسي والقرار الدستوري، ويجعل حماية الدستور وظيفة قضائية لا رهينة للأغلبية أو للظرفية.

تونس قبل 2011: مجلس دستوري محدود الدور وهيمنة المنطق السلطوي.

قبل سنة 2011، لم تكن الرقابة على دستورية القوانين في تونس غائبة من حيث المبدأ، لكنها كانت حاضرة في صيغة منقوصة أفرغتها من جوهرها. فقد أُحدث المجلس الدستوري في إطار أمر رئاسي قبل أن تقع دسترته، وهو ما انعكس مباشرة على تركيبته وصلاحياته و وظيفته الفعلية.

صنف هذا المجلس ضمن نماذج الرقابة السياسية المقنّعة، إذ اقتصر دوره على رقابة قبلية محدودة، لا تُمارَس إلا بطلب من السلطة، ولا تُفتح أمام الأفراد أو القضاة، بما جعله بعيدًا عن أن يكون أداة لحماية الحقوق أو لضبط العمل التشريعي.

عمليًا، لم يتحوّل المجلس الدستوري إلى سلطة مضادّة أو تعديلية وازنة، بل ظلّ جزءًا من المنظومة القانونية التي تؤمّن انسجام النصوص مع إرادة الحكم أكثر مما تضمن انسجامها مع الدستور.

ولذلك، فإنّ محدودية الرقابة الدستورية قبل الثورة لم تكن خللًا تقنيًا، بل نتيجة مباشرة لاختيار سياسي يقوم على إخضاع الدستور لمنطق السلطة لا العكس.

هذا ما يفسّر لماذا بقيت علوية الدستور في تلك المرحلة علوية شكلية، ولماذا ظلّ القانون مسيجا ومحاصرا مقابل إطلاق لمجال التراتيب وتدخل السلطة التنفيذية من خلال الاوامر، رغم احترامه الظاهري للإجراءات وربما حيل الى امكانية المساس بالحقوق والحريات دون وجود آلية فعّالة تضع حدًا لذلك.

حلّ المجلس الدستوري بعد الثورة: قطيعة رمزية وفراغ مؤسساتي

شكّل حلّ المجلس الدستوري عقب ثورة 14 جانفي لحظة قطيعة سياسية ورمزية مع منظومة قانونية اعتُبرت جزءًا من النظام السابق، أكثر ممّا كانت أداة لحماية الدستور.

ويمكن فهم هذا القرار في سياق الشرعية الثورية التي سعت إلى تفكيك المؤسسات المرتبطة بالاستبداد، حتى وإن كانت تحمل تسمية دستورية. غير أنّ هذه القطيعة، رغم وجاهتها السياسية، أفرزت فراغًا مؤسساتيًا عميقًا في مجال الرقابة على دستورية القوانين، وهو فراغ لم يكن مؤقّتًا كما كان متوقّعًا، بل امتدّ لسنوات وأثّر مباشرة في توازن النظام الدستوري.

وقد لاح واضحا أنّ إلغاء هيئة رقابية دون إرساء بديل فوري وفعّال يضعف مبدأ سموّ الدستور، ويجعل النصّ الدستوري مكشوفًا أمام السلطة التشريعية

والتنفيذية معًا.
عمليًا، لم يؤدّ حلّ المجلس الدستوري إلى تعزيز الرقابة، بل إلى غيابها الكامل في مرحلة دقيقة من الانتقال السياسي، حيث كانت الحاجة ماسّة إلى آلية تحكيم دستوري تضبط الخلافات وتحمي المسار. وهكذا، تحوّلت القطيعة من فعل تحرّري يستهدف الماضي إلى ثغرة مؤسساتية أثّرت في الحاضر، وأسّست لإشكالية سترافق التجربة التونسية لاحقًا.

دستور 2014: محكمة دستورية حاضرة في النصّ غائبة في الواقع

جاء دستور 2014 محمّلًا بطموح واضح لتدارك الفراغ الدستوري الذي أعقب الثورة، واضعًا المحكمة الدستورية في قلب المنظومة الجديدة باعتبارها الحارس الأسمى للدستور وضامن توازن السلط و حامية الحقوق والحريات.
وقد مثّل هذا التنصيص نقلة نوعية في التفكير الدستوري التونسي، إذ انتقل من رقابة سياسية محدودة إلى نموذج رقابة قضائية مركّزة، تتولاها محكمة مستقلة ذات صلاحيات واسعة تشمل مراقبة دستورية القوانين، وحسم النزاعات بين السلط، والنظر في المسائل الدستورية الجوهرية.
غير أنّ هذا التقدّم النظري اصطدم، مرّة أخرى، بالواقع السياسي، حيث تحوّل إرساء المحكمة الدستورية إلى رهينة الخلافات البرلمانية والحسابات الحزبية الضيّقة. فالمحكمة الدستورية لا تستمدّ أهميتها من النصّ الذي يُنشئها فقط، بل من سرعة تفعيلها واستقلالية تركيبتها، لأنّ التأخير في إرسائها يُفرغ مبدأ سموّ الدستور من مضمونه العملي.
عمليًا، لم يؤدّ تعطيل تركيز المحكمة الدستورية إلى مجرّد إخلال إجرائي، بل أسّس لوضعية شاذّة: دستور متقدّم من حيث المبادئ، ومنظومة رقابة معطّلة من حيث التطبيق.

الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين: حلّ انتقالي لا يعوّض القضاء الدستوري

أمام تعذّر إرساء المحكمة الدستورية رغم التنصيص الواضح عليها في دستور 2014، لجأت الدولة التونسية إلى إحداث الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين كحلّ استثنائي يرمي إلى سدّ فراغ رقابي خطير وذلك من خلال قرارها صلب الأحكام الانتقالية . ومن الممكن ان تُصنَّف هذه الهيئة ضمن الآليات الانتقالية التي لا ترقى إلى مرتبة القضاء الدستوري، لا من حيث الطبيعة القانونية ولا من حيث الوظيفة. فقد اقتصر دورها على ممارسة رقابة قبلية على مشاريع القوانين، أي قبل صدورها ودخولها حيّز النفاذ، وهو ما جعل تدخلها محدود الأثر في حماية الحقوق والحريات. كما أنّ الهيئة الوقتية، بحكم تركيبتها المؤقتة وغياب صفة الديمومة عنها، لم تكن قادرة على لعب دور تحكيمي مستقر بين السلط أو على تطوير فقه دستوري متراكم. وعمليًا، لم تنجح الهيئة الوقتية في تجاوز منطق الترقيع المؤسساتي، بل كشفت، بحدودها وصلاحياتها الضيّقة، عمق الأزمة الدستورية في تونس.
وكانت الهيئة الوقتية ان اصدرت الى قراراتها في الليل 2014 وآخرها شهر أوت من سنة 2021. ومن أبرز تدخلاتها هو تعهدها بتاريخ 22 ديسمبر 2015 للنظر في عريضة الطّعن في مشروع قانون الماليّة لسنة 2016 التي تقدّم بها مجموعة من النّواب بمجلس نوّاب الشّعب، وقضت الهيئة بعدم دستورية الفصول 46 و59 و60 و64 و85 وفصلها من مشروع قانون المالية لسنة 2016 وإحالتها لرئيس الجمهورية لعرضها على مجلس نواب الشعب للتداول فيها ثانية وختمه لمشروع قانون المالية فيما زاد على ذلك.

المحكمة الإدارية: رقابة غير مباشرة وحدود التدخلات

في ظلّ الغياب المتواصل للمحكمة الدستورية، برز دور المحكمة الإدارية بوصفها أحد الفضاءات القليلة التي حاولت، جزئيًا، سدّ الفراغ الرقابي، من خلال توسيع رقابتها على مشروعية القرارات الإدارية والاحتكام، في اجتهاداتها، إلى المبادئ الدستورية العامة. ويُصنَّف هذا الدور ضمن ما يُعرف بالرقابة الدستورية غير المباشرة، حيث لا يملك القاضي الإداري سلطة التصريح بعدم دستورية القوانين، لكنه يوظّف الدستور كمعيار أعلى لتقييم شرعية الأعمال الإدارية.
غير أنّ هذا الدور، مهما بلغت أهميته، يظلّ عاجزًا عن تعويض غياب قضاء دستوري مختص، لأنّ القاضي الإداري يبقى مقيّدًا بالنصّ التشريعي، حتى وإن كان هذا النصّ ذاته محلّ شبهة عدم الدستورية.
تجدر الإشارة إلى أنّ القضاء الإداري كان قد تجرّأ في ما مضى وقَبِل الطعن في القانون الانتخابي، وكان ذلك زمن حكم الترويكا، وتعرّض قضاة المحكمة الإدارية آنذاك إلى انتقادات لاذعة، في حين أكّدت الجلسة العامة للمحكمة الإدارية بتاريخ 7 نوفمبر 2013، بصريح العبارة، أنّ وظيفة القاضي، وإن كانت تتمثل في فصل النزاعات، فإنّ الواجب يحتم عليه، أي على القاضي، الامتناع عن تنفيذ القوانين المخالفة للدستور والمبادئ الدستورية العامة والمعاهدات الدولية، وبالتالي، إذا قضى القاضي الإداري في الطعن في القوانين في غياب القاضي الدستوري، فمن باب أولى وأحرى أن يعمل بالمثل بخصوص المراسيم، لأنها أدنى مرتبة من القوانين.
في هذا المستوى، أشار القاضي الإداري السابق، في أحد تصريحاته الإعلامية، أحمد صواب، إلى أنّه من المسلم به أنّ دولة القانون تقتضي أن تخضع كل أداة قانونية، خاصة في هذه الفترة الحالكة، أو كما كان عليه الحال في بداية الانتقال الديمقراطي، إلى رقابة قضائية، وأنّ المراسيم، مثل أي نص قانوني آخر، يجب أن تكون محلّ رقابة، سواء كانت رقابة قضائية دستورية أو رقابة قضائية إدارية، وذلك حماية لدولة القانون. وأضاف أيضًا أنّ الحلّ لهذا الإشكال ممكن من خلال إضفاء رقابة القضاء الدستوري على المراسيم، غير أنّه في غياب التنصيص الصريح على مثل هذه الآليات، يبقى الحلّ الوحيد هو أن يتحلّى القاضي الإداري بالجرأة، وأن يبتّ في الطعون المتعلّقة بالمراسيم، وذلك في إطار فرض دولة القانون.
وفي ذات السياق، لا يمكن إغفال ما حصل قبيل انتخابات 6 أكتوبر 2024، حيث تعهّدت المحكمة الإدارية بالنظر في النزاعات الانتخابية والقرارات الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، قبل أن يصادق مجلس نواب الشعب، في جلسة عامة استعجالية، على قانون يسحب ولاية القاضي الإداري في مادة النزاعات الانتخابية، ويعهد بها إلى محاكم الاستئناف العادية.

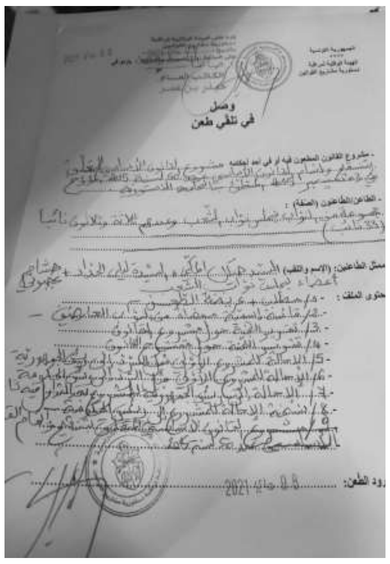

وقد اثار تغير المسار ردود فعل كبيرة خاصة من الناشطين في الحقل الحقيقي والسياسي والمواطني حيث اعتبرت بأن السلطة التنفيذية تواصل محاولاتها لاختراق السلطة القضائية والتأثير على استقلاليتها وأن هذه الخطوة المفاجئة تمثل اعتداءً صريحاً على أسس الديمقراطية والعدالة ودولة القانون في تونس.

دستور 2022: دستور بلا حارس وعلوية معلّقة

جاء دستور 2022 المنبثق عن استفتاء شعبي انتظم بتاريخ 25 جويلية ، في سياق سياسي استثنائي اتّسم بإعادة تركيز السلطة التنفيذية وتراجع موقع البرلمان في منظومة الحكم، وهو ما انعكس بوضوح على التصوّر العام للرقابة على دستورية القوانين.
فمن الزاوية الأكاديمية، لا يُقاس وجود المحكمة الدستورية بمجرد التنصيص عليها في النصّ الدستوري، بل بطبيعة صلاحياتها، وضمانات استقلالها، وآليات الولوج إليها.
ان دستور 2022 أعاد تنظيم المحكمة الدستورية، لكنّه أثار منذ صدوره تساؤلات عميقة حول توازن السلط، خاصة في ما يتعلّق بدور رئيس الجمهورية في مسار التعيين، وحدود النفاذ إلى الرقابة الدستورية، وطبيعة الرقابة نفسها.
ومنذ تاريخ دخول دستور 2022 حيّز النفاذ، تعيش تونس وضعية دستورية يمكن توصيفها بأنها مرحلة غياب فعلي للرقابة الدستورية الناجزة، رغم وجود نصّ ينصّ عليها. حيث صدرت نصوص تشريعية وأوامر ذات أثر عميق في الحقوق والحريات دون رقابة لاحقة، ما أعاد إنتاج وضعية انفصال بين النصّ والممارسة، وأضعف مبدأ الأمن القانوني، وجعل القاعدة الدستورية خاضعة لتأويل السلطة لا لتحكيم قضائي مستقل. لتكشف التجربة التونسية على أنّ الدستور لا يحمي نفسه بنفسه، وأنّ الرقابة على دستورية القوانين ليست إجراءً تقنيًا، بل الشرط الجوهري لتحقّق دولة القانون.
فإمّا قضاء دستوري مستقل يقيّد السلطة باسم الدستور، وإمّا نصّ سامٍ في الظاهر هشّ في الواقع. وبين هاذين الخيارين، تبقى الرقابة الدستورية خطّ الدفاع الأخير عن الحقوق والحريات، وعن فكرة الدولة ذاتها.

مصادرة الحق في الصحة بل وفي الحياة أيضا

بقلم الهادي دحمان

أصبح واقع الضمان الاجتماعي او التأمينات الإجتماعية وأفاقه من اهم مشاغل المواطن عموما والمضمون الاجتماعي وذوي الحق منه تحديدا حيث تعرف الأنظمة والصناديق أزمة هيكلية تهدد كينونتها وديمومتها من خلال التشخيص الرسمي للقوائم المالية والتقارير السنوية وكذلك حسب ما تنصّ عليه مداخلات الخبراء ولوائح المنظمات والنقابات والجمعيات ذات الصلة بملف الحق في الصحة.

وتعود هذه الأزمة الى سنوات عديدة لكنها برزت الى السطح بعد اعلان نقابة صيادلة القطاع الخاص تعليق العمل بمنظومة طبيب العائلة أو الطرف الدافع نظرا لتراكم مستحقات القطاع لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض المتدخل الرئيسي في المجال الصحي سواء تجاه المضمون الاجتماعي أو في علاقة بمسديي الخدمات.

وتطور الأمر منذ الثلاثية الأخيرة من السنة الماضية الى أن بلغ حد تعطيل شبه كلي للخدمات المسداة حيث تجاوز تعليق التعامل بين نقابة الصيادلة والصندوق منظومة الطرف الدافع لتشمل المنظومات الثلاث خاص بالنسبة لقرارات تحمل مصاريف لم تعد تمكّن المضمون الإجتماعي من العلاج والحصول على الأدوية بالإضافة الى ندرتها وفق ما جاء في البيانات الصادرة عن الصيادلة (أمراض السرطان – ثنائي القطب - فرط الحركة - المسكنة للآلام .....)
وحيث تتعمد سلط الإشراف التعتيم الاعلامي واتخاذ قرارات أحادية واعتباطية تقضي بتحويل منظومة طبيب العائلة الى منظومة استرجاع المصاريف دون فاعلية تذكر نظرا لطول مدة تصفية الملفات وحصول المواطن على مستحقاته أمام ما تعرفة نفقات العلاج والتداوى من كلفة مقارنة بمعدلات الأجور والدخل.

وأمام غياب حق المواطن في المعلومة والنفاذ اليها تنامى لدى عموم المضمونين الإجتماعيين وكذلك مسديي الخدمات الشعور بعدم الأمان والخوف من الإفتقاد الى منظومة العلاج أساسا والضمان الاجتماعي عموما اعتبارا الى حجم الديون واتساع رقعة المتضررين منها (الصيدلة المركزية - مراكز التداوي والعلاج - المستشفيات والهياكل الصحية العمومية والخاصة كذلك ...) بما جعل المسألة مطروحة على الرأي العام من زاوية الحق الأساسي في العلاج وفق ما يكفله الدستور والمواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها ومن منظور حقوق الإنسان الكونية المهددة في ديمومتها وجودة خدماتها .
ولقد عبرت العديد من المنظمات والنقابات والجمعيات على انشغالها امام تردي الأوضاع والتعتيم الإعلامي وسياسة الهروب الى الامام في غياب اتفاقيات تكفل حقوق كل الأطراف وفراغ هيكلي وإداري لتسيير مرفق عام في حجم الصناديق الاجتماعية ودورها الرئيسي فى الأمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

لا خيار غير الحوار والمصارحة وطرح الإشكاليات المالية الخانقة والبحث عن حلول عملية تضمن حقوق كل المتدخلين وتحصن منظومات الضمان الإجماعي من التراجع وغياب الإصلاح و الإفتقار الى روح المبادرة والشعور بالمسؤولية التاريخية والسياسية والإجتماعية تجاه المواطن المهدد في صحته ومواطنته.

تجاوزنا التحذيرات والخطوط الحمراء وصفارات الانذار لكن الأمل يبقى قائما في المعالجة إذا توفرت الإرادة الوطنية والإيمان بجدوى الحوار والتفاوض مع أطراف فاعلة ومسؤولة أمام الوطن رهين إحلال السلم الإجتماعية ودور التحويلات ، الإجتماعية والمرفق العمومي باعتباره أهم مصعد اجتماعي وافضل صمام أمان أمام المخاطر والهزات.

الحوار ورقمنة الخدمات الإدارية والصحية واستعمال البطاقات الذكية فعلا لان بطاقة « لا باس» ما هياش لاباس وخارج نطاق الاستعمال رغم تكلفتها.
من اجل برنامج وطني لإصلاح الضمان الاجتماعي والجباية والتحولات الاجتماعية (صندوق الدعم) وفق خطة تضبط الأولويات والاستراتجية.

افتتاح المؤتمر العادي 28 للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس تحت شعار «الثبات،الوحدة النضال، على درب الشهيد حشاد سائرون»

صبري الزغيدي

افتتح يوم الأحد 11 جانفي 2026 أشغال المؤتمر العادي 28 للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس بدار الاتحاد بصفاقس والذي تواصل إلى يوم الاثنين 12 جانفي 2026، تحت شعار:» الثبات، الوحدة والنضال، على درب الشهيد حشاد سائرون»، والذي ترأسه الأخ صلاح الدين السالمي الأمين العام المساعد بالاتحاد وذلك بحضور الأخوين الطاهر المزي وعثمان الجلولي عضوي المكتب التنفيذي الوطني والهيئة الإدارية الوطنية والهيئتين الوطنيتين للنظام الداخلي والمراقبة المالية.

كما حضر المؤتمر عدد من قدماء المنظمة و أصدقائها وممثلين عن منظمات المجتمع المدني إلى جانب ممثلين عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يتقدمهم الرفيق عابد الزريقي والرفيق JEAN ALBERT GUIDOU مسؤول قطاع الهجرة عن نقابة CGT فرنسا النقابية الى جانب ممثل اتحاد العمال المهاجرين بفرنسا الأخ فتحي التليلي.

افتتح أشغال المؤتمر الأخ يوسف العوادني الكاتب العام المتخلي للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس مرحبا بالحضور وبممثلي وسائل الإعلام، وحيا موظفي الاتحاد على المجهود الذي بذلوه لانجاح فعاليات هذه المحطة المهمة.

وابرز الأخ يوسف العوادني ان مؤتمر جهة صفاقس ينعقد في ظروف استثنائية وفي غاية من التعقيد سواء على مستوى المنظمة التي تعاني من التضييق والحصار من قبل السلطة أو أيضا ما تعيشه من أزمة داخلية لم تعد تخفى على احد، أو على مستوى الجهة التي تشهد اوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة.

العوادني أكد أن هذه الفترة تستوجب الانطلاق بكل جدية نحو عملية إعادة الروح والبريق وإنقاذ هذا الصرح الذي يحاصره أعداؤه والسلطة.

* صلاح الدين السالمي : وضع داخلي دقيق

رئيس المؤتمر الأخ صلاح الدين السالمي رحب بالحضور وبنقابيات ونقابيي جهة صفاقس ذات التاريخ العريق في النضال الوطني والنقابي، موجها تحية خاصة بإسم الاتحاد إلى ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومن ورائها المقاومة الفلسطينية الباسلة التي ترسم كل يوم تاريخا مجيدا في مقاومة آلة الاجرام الصهيونية.

وعرج الأخ السالمي على الوضع الداخلي للاتحاد الذي اعتبره يعيش وضعا داخليا دقيقا وبلغ إلى مرحلة وصلت إلى درجة من الخطورة لا يمكن الصمت بشأنها، مستعرضا مختلف مراحل الأزمة منذ ما قبل المجلس الوطني ثم حيثيات الهيئات الإدارية الوطنية السابقة ، داعيا الهيئة الإدارية الوطنية إلى تحمل مسؤولياتها إزاء هذا الوضع، ومعتبرا ان لا حل لإنقاذ المنظمة وتجاوز هذه الأزمة الخارقة الا بتقديم المؤتمر إلى شهر مارس.

الرفيق جون البار قيدو عن CGT فرنسا في مؤتمر صفاقس :

علينا بناء عمل مشترك من أجل عالم خال من الاستغلال الامبريالي

في الكلمة التي ألقاها في الافتتاح، شدد الرفيق جون البار قيدو ممثل نقابة CGT فرنسا على اهمية بناء عمل مشترك مع الاتحاد العام التونسي للشغل للنضال من أجل عالم خال من الاستغلال الامبريالي والاستعماري.

وعبر الرفيق قيدو عن سعادته وسعادة منظمته من الدعوة التي تلقوها لحضور مؤتمر الاتحاد الجهوي، واستعرض المشترك النضالي بين المنظمتين ومنها الدفاع عن ترميم المقدرة الشرائية للاجراء وعن تطوير الخدمات العمومية، ثم الدفاع عن الحريات النقابية والتصدي للتضييق على النقابيين، لافتا إلى ما تعرض له الكاتب العام لنقابة la Seine saint Denis من اعتقال في مناسبتين وملاحقته قضائيا في ملفات تتعلق بالحق النقابي والمسألة الديمقراطية والرقي الاجتماعي.

وبين الرفيق ان هذا الاستهداف يأتي في إطار قضم الحريات النقابية ومكاسب العمال في ظل تنامي التيارات اليمينية المتطرفة والفاشستية المعادية للعمال ولمبادىء الحرية والديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى رأسها حقوق الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للابادة، مثمنا نضالات عمال الموانىء في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا الذي منعوا تدفق الأسلحة في اتجاه الكيان الصهيوني تضامنا مع أهالي غزة.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مؤتمر صفاقس :

بوصلتكم في الاتحاد واضحة حول قضاياكم الوطنية والعربية والامية

في كلمته، حيا الرفيق عابد الزريعي ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نقابيات ونقابيي صفاقس بإسم الجبهة وبإسم أمينها العام المعتقل أحمد سعدات، وبإسم لجان العمل من عمال وكادحي قطاع غزة، وأكد ان بوصلة الاتحاد العام التونسي للشغل سليمة وواضحة حول القضايا الوطنية والعربية والامية.

وبين ان كادحي ومقاتلي غزة الصابرة يشكلون ملحمة الصمود والذين يسطرون كل يوم درسا في التاريخ، ويواجهون فصل الشتاء بجبروته وبرده وعواصفه عاقدة العزم على هزم جنرال الشتاء مثلما هزموا الجنرال الصهيوني.

كما أكد أن بوصلة الاتحاد العام التونسي للشغل الوطنية والقومية والامية يحتاجها كل نفس تحرري في ظل المتغيرات الجارية وهي جزء أساسي من صمود كل شعوب العالم ضد الهجمة الامبريالية والصهيونية والرجعية وجميع عمليات التفتيت التي تواجه المنطقة، مبرزا ان الرصيد التاريخي للاتحاد تجسد في نضالاته وفي بريقه العربي والدولي والذي سيشكل التميمة التي تحمي المنظمة وتضمن استمراريته.

في مؤتمر صفاقس :

تكريمات ولمسة عرفان ووفاء للراحل منعم عميرة وللأخ يوسف العوادني

كان افتتاح أشغال المؤتمر العادي للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس مناسبة لتكريم الأخ يوسف العوادني الكاتب العام المتخلي من طرف الاتحاد الجهوي ومن طرف جامعة الاتصالات والاتحاد الجهوي بتونس والهياكل النقابية الجهوية بصفاقس لما قدمه من نضالات وتضحيات للحركة النقابية التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل، علاوة على تكريم الراحل الاخ منعم عميرة الامين العام المساعد.

كما تم تكريم كل من الأخ أنور بن قدور الأمين العام المساعد بالاتحاد من قبل الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس إلى جانب عدد من النقابيين بالجهة ممن رحلوا عنا أو ممن تقلدوا مسؤوليات مختلفة .

وفيما يلي قائمة النقابيين المكرمين :

- تكريم عائلة المرحوم منعم عميرة الأمين العام المساعد السابق المسؤول عن المال والإدارة .
- تكريم عائلة المرحوم محمد علي عروس الكاتب العام للاتحاد المحلي للشغل بقرقنة.
- تكريم عائلة المرحوم رضا قطاط الكاتب العام السابق للفرع الجامعي للمتقاعدين.
- تكريم عائلة المرحوم مرشد السلامي الكاتب العام السابق للفرع الجامعي لعملة التربية.
- تكريم عائلة الأخ منجي الفراتي الكاتب العام السابق للفرع الجامعي للكهرباء والغاز.
- تكريم عائلة الأخ علي بن شهيدة الكاتب العام للنقابة الأساسية للمركب الفلاحي بوزويتة.
- تكريم الأخ أنور بن قدور الأمين العام المساعد المسؤول عن الدراسات.
- تكريم أعضاء الهيئة الإدارية الجهوية بصفاقس الذين أحيلوا على شرف المهنية وأنته مدتهم النيابية النقابية.
- تكريم الأخ يوسف العوادني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس المتخلي.
- الأخ مرشد اللواتي : عضو المكتب التنفيذي سابقا
- الأخ راشد الصامت : عضو الهيئة الجهوية للنظام الداخلي
- الأخ فتحي بن مبارك : الاتحاد المحلي للشغل بعقارب
- الأخ خالد الغالي : الاتحاد المحلي للشغل بجبنيانة
- العامرة
- الأخ محمد مهذب : الاتحاد المحلي للشغل بالصخيرة
- الأخ محمد الحبيب الحبيب : الاتحاد المحلي للشغل بساقية الدائر
- الأخ محمد العوادني : موظفي التربية
- الأخ حمادي قاسم : النفط والمواد الكيميائية
- الأخت ليلى الحميدي : الصناديق الاجتماعية
- الأخ هشام حشيشة : المياه
- الأخ يونس العيادي : موظفي التعليم العالي
- الأخ مرشد بكور : الأطباء وأطباء الأسنان وصيادلة الصحة
- الأخ صالح بوكريشة : عضو الاتحاد المحلي للشغل سابقا

تعذر نقل بقية أشغال مؤتمر الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس، وذلك بعد أن تمّ إيقاف التغطية الإعلامية ومطالبتنا بمغادرة القاعة إثر انتهاء الجلسة الافتتاحية وكلمات الضيوف والتكريمات،

إضراب مرتقب في مؤسسة MECACHROME تونس بسبب انتهاكات نقابية ومطالب اجتماعية

تشهد مؤسسة « MECACHROME « تونس الكائنة بالمغيرة/فوشانة حالة من احتقان اجتماعي متصاعد، بعد أن أقدمت إدارتها على ما وصفته النقابة الأساسية ب»ضرب واضح للحق النقابي»، من خلال الطرد التعسفي لكافة أعضاء النقابة وعدد من العمال دون مبرر قانوني، إلى جانب ممارسة ضغوط وتهديدات داخل المؤسسة وخارجها.

هذه الممارسات، وفق ما جاء في بيان النقابة، ساهمت في تعكير المناخ الاجتماعي وإدخال البلبلة في صفوف العمال، رغم محاولات الطرف النقابي إيجاد حلول جدية للإشكاليات والمطالب المهنية العالقة.

* خلفية الأزمة

النقابة كانت قد أعلمت اللجنة الاستشارية للمؤسسة بجميع المطالب عبر برقية تنبيه بالإضراب ليومي 15 و16 ديسمبر 2025، غير أن الإدارة انتهجت سياسة «الاستخفاف» وواصلت تجاهل المطالب المطروحة، وهو ما دفع العمال إلى التصعيد.

* المطالب المطروحة

المطالب التي لم تتم الاستجابة لها تتمثل أساساً في :

- احترام الحق النقابي وضمان مناخ اجتماعي سليم داخل المؤسسة.
- التراجع عن الطرد التعسفي.
- تحيين ربع ساعة الاستحمام.
- ضبط مقاييس منحة الإنتاج الشهرية.
- صرف لباس الشغل بأثر رجعي.
- مراجعة منحة الإنتاجية.
- توفير وصولات الأكل.
- الترفيع في الأجور كما جرت العادة.
- إدراج الصنف والدرجة ببطاقة الخلاص وفق الاتفاقية المشتركة للمسابك والتعدين والبناءات الميكانيكية.
- توفير وسيلة نقل للعمال على غرار مجمع شركات الطيران.
- تعزيز إجراءات الصحة والسلامة المهنية.

* الإضراب المرتقب

وعلى ضوء هذه التطورات، أعلن العمال والعاملات عن تنفيذ إضراب احتجاجي كامل أيام الإثنين و الثلاثاء و الأربعاء 19 و 20 و 21 جانفي 2026 وسيتم تنفيذ الإضراب أمام مقر المؤسسة، بداية من منتصف الليل ودقيقة ليوم الإثنين 19 جانفي 2026، إلى غاية منتصف الليل من يوم الأربعاء 21 جانفي 2026.

* دلالات التحرك

هذا التحرك يأتي ليؤكد تمسك العمال بحقوقهم النقابية والاجتماعية، في مواجهة ما يعتبرونه سياسة ممنهجة للتضييق على العمل النقابي داخل المؤسسة.

كما يعكس حجم التوتر الذي يعيشه المناخ الاجتماعي في القطاع الصناعي، وسط دعوات إلى تدخل عاجل لتسوية الأزمة وضمان حقوق العمال.

اتفاق على الزيادات في اجور اعوان المساحات التجارية الكبرى بعنوان سنة 2025

افاد الأخ محمد البركاتي الكاتب العام بالنيابة للجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية ان جلسة عمل انعقدت اليوم الاثنين 12 جانفي 2026 بمقر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بين الغرفة الوطنية للمساحات التجارية الكبرى وشركة عزيزة والجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية تم اثرها الاتفاق على اسناد تسبقة على الزيادة في أجور العملة بعنوان سنة 2025 بقيمة 450 دينار صافيا يقع صرفها على دفعتين.

كما تضمن محضر الجلسة عدة بنود تفصيلية .

أبو خليل

إتحاد الشغل بسليمان، تاكلسة، منزل بوزلفة تندد بإيقاف عامل بمؤسسة Act عن العمل وتؤكد دعمها للتحركات النقابية العمالية

في تطور جديد داخل مؤسسة « ACT» المنتصبة بالظهاري سليمان، أعرب الاتحاد المحلي للشغل بسليمان، تاكلسة، منزل بوزلفة عن استنكاره الشديد لما وصفه ب»الإيقاف التعسفي» للعامل عصام الورغي، وذلك على خلفية ممارسته لحقه الدستوري في الانخراط بالاتحاد العام التونسي للشغل وسعيه رفقة عدد من زملائه لتأسيس نقابة تمثلهم داخل المؤسسة.

هذا القرار، الذي اعتبره الاتحاد المحلي ضربًا لحق العمال في التنظيم النقابي، أدى إلى توتير المناخ الاجتماعي داخل الشركة، حيث عبّر العمال عن رفضهم لهذه الممارسات عبر ارتداء الشارة الحمراء منذ صباح يوم الاثنين 12 جانفي 2026.

بدلًا من اللجوء إلى الحوار والبحث عن حلول، أشار الاتحاد المحلي إلى أن إدارة الشركة اختارت التصعيد عبر التهديد والتخويف وإيقاف عدد آخر من العمال، في خطوة وصفها بأنها «ضرب بعرض الحائط للحقوق النقابية المكفولة بالدستور التونسي، ومجلة الشغل، والاتفاقية الإطارية للإلكترونيك والمعادن، فضلًا عن الاتفاقيات الدولية».

وأكد الاتحاد المحلي للشغل بسليمان تاكلسة منزل بوزلفة في بيانه:

- إدانته لهذه الممارسات التي وصفها ب»المعادية للحق في التنظيم النقابي».
- دعمه ومساندته لعاملات وعمال مؤسسة ACT في كل التحركات النضالية القانونية دفاعًا عن حقوقهم وكرامتهم.
- دعوته إدارة الشركة إلى تغليب لغة الحوار والعقل، والتراجع عن سياسة الإيقاف التعسفي التي لن تؤدي – بحسب البيان – إلا إلى مزيد من التعقيد في الأوضاع الاجتماعية داخل المؤسسة.

بهذا الموقف، يجدد الاتحاد المحلي للشغل بسليمان ، تاكلسة، منزل بوزلفة التزامه بالدفاع عن الحق النقابي باعتباره ركيزة أساسية لضمان العدالة الاجتماعية وصون كرامة العمال.

تعسف اداري وتجاوز للقوانين في شركة تاف تونس بمطار النفيضة

كشف أعضاء النقابة الاساسية لشركة تاف تونس بمطار النفيضة « TAV TUNISIE» ان الوضع الاجتماعي بالمؤسسة يواجه تعسفا من قبل الإدارة وتجاوز للقوانين.

جاء ذلك خلال اجتماعهم صباح اليوم السبت 10 جانفي 2026 بدار الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة تحت إشراف المكتب التنفيذي الجهوي، وذلك لاستعراض أوضاع العمال المتردية على المستوى المهني والاجتماعي من جراء التعسف الإداري والتسويف والمماطلة وتجاوز القوانين وعدم احترام التعهدات.

و أكد اعضاء النقابة الاساسية ان هذا السلوك يأتي رغم تحلي الطرف النقابي بالرصانة والمسؤولية وذلك للمحافظة على المناخ الاجتماعي وتغليب المصلحة العامة وإعطاء العديد من الفرص للجانب الإداري دون جدوى، لافتين إلى أن هذا الأخير لم يتعامل إيجابيا مع المشاكل المطروحة رغم تأجيل التحركات الاحتجاجية الشرعية في العديد من المناسبات.

اعضاء النقابة اصدروا بلاغا منذ قليل دعوا فيه السلط الجهوية والوطنية إلى التدخل العاجل والحاسم لوضع حد لحالة الاحتقان وتمكين العمال من حقوقهم المشروعة دون تعسف أو استهداف، واشاروا الى انهن يعولون على وعي العمال وعدم الرد على الاستفزاز والمماطلة، كما دعوهم إلى للحضور في الاجتماع العام المقرر ليوم الاثنين 12 جانفي 2026 على الساعة العاشرة صباحا بمقر المؤسسة تحت إشراف المكتب التنفيذي الجهوي وبحضور الجامعة العامة للنقل والمكتب المحلي للشغل بالنفيضة والفرع الجامعي للنقل بسوسة وذلك للتداول في كل ما يخص الاعوان والعمال والاطلاع على آخر المستجدات .

صبري الزغيدي

في اجتماعات قطاع التكوين المهني بقبلي :

استنكار لتجاوزات الإدارة ومطالب عاجلة قبل تنفيذ تحركات احتجاجية مرتقبة

عقد أعوان وإطارات قطاع التكوين المهني بجهة قبلي اجتماعات عامة تحت إشراف الاتحاد الجهوي للشغل وبحضور أعضاء النقابة الأساسية، خُصصت لتدارس وضع القطاع على المستوين الجهوي والقطاعي.

وقد خلصت هذه الاجتماعات إلى جملة من المواقف والمطالب، مع التأكيد على المضي في تحركات احتجاجية خلال الفترة القادمة.

- على المستوى القطاعي :

عبّر الحاضرون عن استنكارهم الشديد لما أقدمت عليه الإدارة العامة للوكالة التونسية للتكوين المهني مؤخراً من تجاوزات اعتبُرت خطيرة، شملت خرق النظام الأساسي والقانون، والاعتداء على حق التشاركية مع الهياكل النقابية، فضلاً عن مواصلة الانفراد بالرأي وغلق باب الحوار.

كما جدّدوا تمسكهم بجميع المطالب الواردة في اللائحة المهنية الإدارية القطاعية بتاريخ 08 أفريل 2025، وأبرزها :

- زيادة مجزية في المنح الخصوصية للقطاع .
- تطبيق المذكرة عدد 71 الصادرة في جوان 2021.
- تفعيل التنظيم الهيكلي والأمر عدد 802 لسنة 2019.
- إجراء مناظرة لتغيير المسلك المهني.
- الترفيع في زيّ الشغل لسنة 2026.
- تسوية وضعية أصحاب الشهائد العلمية .
- على المستوى الجهوي :

أبدى المشاركون استغرابهم من تخلي الإدارة العامة للوكالة التونسية للتكوين المهني عن تعهداتها خلال عطلة صيف 2025 تجاه الجهة، خاصة فيما يتعلق باستكمال تجهيز مركز التكوين بالمعدات الجديدة اللازمة للورشات، وعدم إيجاد حلول للنقص الفادح في أعوان التنظيف بالمبيت والمطعم، وهو ما انعكس سلباً على الخدمات المقدمة للمتكونين رغم المجهود الكبير الذي يبذله الأعوان والإطارات.

وطالب الحاضرون بـ :

- الإسراع في تحديد رزنامة انطلاق أشغال وتجهيز مركز التكوين والتدريب المهني بدوز مع توفير الاعتمادات اللازمة.
- إيجاد حل عاجل لمعضلة أعوان التنظيف بالمبيت والمطعم بمركز قبلي.
- استكمال تجهيز مركز قبلي بالمعدات الضرورية خاصة للورشات.
- فتح تحقيق جدي من قبل رئاسة الحكومة وسلطة الإشراف حول التجهيزات والمعدات التي تم اقتناؤها للمركز إلى حد الآن.
- معالجة مشكلة ورشة الطبخ والمرطبات من حيث الأرضية وشبكة الغاز والتجهيزات.
- تطبيق مخرجات المجالس البيداغوجية.
- استكمال فتح جميع الاختصاصات المبرمجة في مختلف المستويات، خاصة شهادة المؤهل التقني .

تحركات احتجاجية مرتقبة

وفي ختام الاجتماعات، تقرر تنفيذ وقفات احتجاجية على المستوى الجهوي وتحركات أمام مقرات الوكالة التونسية للتكوين المهني وسلطة الإشراف بداية من نهاية الشهر الحالي.

وسيتم تحديد مواعيد وأماكن هذه التحركات بالتنسيق بين مختلف الهياكل النقابية الجهوية والقطاعية، على أن تسبقها نقطة إعلامية تُعرض خلالها كل التفاصيل والمعطيات المتعلقة بواقع قطاع التكوين المهني في الجهة.

خبر سار لعمال مصنع كرومبرغ و شوبرت بباجة :

زيادة في الأجور بداية من جانفي 2026 ب 8 بالمائة

في خطوة هامة تعكس فاعلية الحوار الاجتماعي، أعلنت النقابة الأساسية والإدارة العامة لمصنع كرومبرغ و شوبرت بباجة عن التوصل إلى اتفاق يقضي بزيادة في الأجور لكافة العاملين بمركزي باجة 1 وباجة 2. وتشمل هذه الزيادة أيضًا المتعاقدين بصيغة عقد الإعداد للحياة المهنية (CIVP).

وبحسب ما تم الاتفاق عليه، فإن نسبة الزيادة حُددت بـ 8%، على أن تدخل حيز التنفيذ ابتداءً من شهر جانفي 2026.

هذا القرار يأتي ليعزز مناخ الثقة بين الطرفين النقابي و الإداري ويؤكد على أهمية التشاور المستمر بين النقابة والإدارة في سبيل تحسين الظروف المادية والمهنية للعاملين.

كما يُنتظر أن يساهم في دعم الاستقرار الاجتماعي داخل المؤسستين، ويعكس التزام الإدارة بالاستجابة لمطالب العمال في إطار من الشفافية والتوافق.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لمركز التكوين في الطاقة ومركز التدريب المهني ومركز الصناعات التقليدية بجربة

انعقد اليوم الأربعاء 7 جانفي 2026 المؤتمر الانتخابي للنقابة الاساسية لمركز التكوين في الطاقة ومركز التدريب المهني و مركز الصناعات التقليدية بجربة وقد انبثق عن المؤتمر القائمة التالية :

محمد العودي : كاتب عام

أعضاء : حمدان زيود ، عايدة بن يونس، ربيع الباسي ، ريم الجمني ، فوزي غنية ونايلة التليلي.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية للمعهد الوطني زهير القلال للتغذية بتونس

أسفر مؤتمر النقابة الأساسية للمعهد الوطني زهير القلال للتغذية بتونس المنعقد اليوم الأربعاء 14 جانفي 2026 تحت إشراف الاتحاد الجهوي للشغل بتونس وبحضور الجامعة العامة للصحة و الفرع الجامعي للصحة بتونس وبحضور نقابات الجهة عن إنتخاب المكتب النقابي الجديد التالي :

- معز حبيبش : كاتب عام

أعضاء: محمد الهادي للأمور، ألفة لربش، إلهام النفزي، نادية المشلاوي، مراد ماني وسعيدة البرقاوي.

تأجيل إضراب مؤسسة TESCA TUNISIE بقرمبالية إلى موعد لاحق

خطوة تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل مؤسسة «TESCA TUNISIE» بقرمبالية، أعلن الاتحاد الجهوي للشغل بنابل عن تأجيل الإضراب الذي كان مقرراً يوم الأربعاء 07 جانفي 2026، وذلك إلى موعد لاحق.

وأوضح الاتحاد الجهوي أن هذا القرار يأتي حرصاً منه على توفير مناخ ملائم للحوار والتفاهم بين مختلف الأطراف، بما يتيح معالجة الملفات المهنية العالقة داخل المؤسسة.

كما شدّد على أن الإضراب سيظل قائماً كخيار مطروح، إلى حين إمضاء محضر الاتفاق الذي من شأنه أن يضمن حقوق العمال ويكرّس التوازن الاجتماعي.

ويعكس هذا الموقف رغبة الاتحاد الجهوي للشغل بنابل في تغليب لغة التفاوض على التصعيد، بما يساهم في تعزيز الاستقرار داخل المؤسسة ويؤكد التزامه بالدفاع عن مصالح العمال في إطار من المسؤولية والشفافية.

توزيع المسؤوليات صلب النقابة الأساسية لنزل الحديقة بتونس

تمّ اليوم الأربعاء 7 جانفي 2025، توزيع المسؤوليات داخل النقابة الأساسية لنزل الحديقة بالعاصمة، وذلك برئاسة الأخ نزار السميري عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس .

وقد أفرزت هذه العملية التركيبة النقابية التالية :

صالح العرقوبي : كاتب عام

رشيد السعيداني: مسؤول عن الانخراطات

سارة العشي: مسؤولة عن الإعلام والمرأة والشباب العامل

محمد خرشف: مسؤول عن التكوين النقابي والأنشطة الثقافية

وسام طعيملي: مسؤول عن الحماية الاجتماعية و القطاع غير المنظم .

تشكيلة جديدة على رأس الفرع الجامعي للنفط والمواد الكيميائية بقابس

انعقد اليوم السبت 10جانفي 2026، بدار الاتحاد الجهوي للشغل ، مؤتمر الفرع الجامعي للنفط والمواد الكيميائية بقابس برئاسة الأخ محمد فؤاد الحبيب،الكاتب العام المساعد، وبحضور الجامعة العامة ، وقد أسفر على انتخاب التشكيلة النقابية التالية :

- القناوي نافع : كاتب عام
- فؤاد بن عثمان، وليد الجماعي، محمد شقرة، سفيان داي، شكري روان، الطاهر ساسي،

وقد تم على هامش المؤتمر، تكريم ثلة من نقابيي القطاع الذين أحيلوا على شرف المهنة.

صرخة «سيدنا-SEDNA» من جرينلاند-Groenland:

من أنين الأساطير إلى عربدة الإمبراطوريات

طارق الشيباني

في البدء، لم يكن ثمة حدود، ولم تكن الجغرافيا قد رُسمت بأقلام الحبر الغارقة في دماء السياسة. كان هناك فقط الجليد الذي يحرس المحيط، ذلك «الأزلي الأزرق» الذي يختزل في طياته أنفاس الأرض الأولى.

في أساطير شعب «الإنويت» (Inuit)، حراس هذا الصمت الجلدي، لا تُعامل الطبيعة كجماد، بل كـ «إينوا» (Inua)؛ روح سارية في كل صخرة، وكل فقمة،وكل حوت، وكل جبل جليدي يطفو كمعبد مهجور في المحيط.

تخبرنا الأسطورة عن «سيدنا» (Sedna)، تلك الفتاة التي لم تكن تريد الزواج بمن لا تحب! والتي انتهى بها الأمر غريقة في قاع المحيط المتجمد بعد أن قطع والدها أصابعها وهي تتشبث بحافة القارب.

تحولت أصابع «سيدنا» المقطوعة إلى الحيتان والفقمات والدببة القطبية، وأصبحت «أُم البحر»، الإلهة التي تسكن القاع، تحرس الحياة وتغضب ممن يستنزف الطبيعة.

بالنسبة للجرينلاندي، الصيد ليس مهنة، بل هو صلاة، والجليد ليس عائقاً، بل هو «جسر الوجود». لكن هذا العالم الأسطوري الطاهر، الذي عاش في عزلة مجيدة لآلاف السنين، بدأ يتمزق حين حطت أولى سفن «الرجل الأبيض» على السواحل، محملةً بخرائط التملك، وبنادق الهيمنة، وعقليات ترى في الجليد «مساحة بيضاء» يجب ملؤها بالأسلاك الشائكة والقواعد العسكرية.

I/ سيرة الأرض والدم.. مخاض الهوية وعبء التاج

قرونلاند، أو «كالا ليت نونا» (Kalaallit Nunaat) بلغة أهلها، ليست مجرد جزيرة؛ إنها «قارة منسية» تتربع على قمة العالم بمساحة تتجاوز مليوني كيلومتر مربع. تاريخها هو صراع ممتد بين قسوة الطبيعة وجشع البشر.

بدأت الحكاية مع ثقافات «ساكاك» و»ثولي» التي طوعت الجليد بذكاء فطري، وصنعت من عظام الحيتان والجليد حضارة صمود مذهلة. وفي القرن العاشر، دخل «إريك الأحمر» الفيكينجي المشهد، هرباً من ملاحقات قضائية في آيسلندا، ليطلق كذبته الكبرى بتسمية هذه الأرض «قرونلاند» (الأرض الخضراء) ليجذب المستوطنين إليها.كان هذا التلاعب اللغوي أول فعل استعماري تجاه الجزيرة؛ إعادة تسمية المكان تمهيداً لامتلاكه.

عبر القرون، تحولت التبعية من النرويج إلى الدانمارك. وفي عام 1814، وبموجب معاهدة كيل، أصبحت قرونلاند رسمياً تحت السيادة الدانماركية. هنا بدأ «النمط الاستعماري الشمالي»؛ وهو استعمار يرتدي رداء «التبشير» و»التحديث»،

لكنه في جوهره يمارس عملية «محو سيادي» بطيئة.

الدانمارك، تلك الدولة التي تُصنف اليوم كـ «واحة للديمقراطية»، مارست في قرونلاند سياسات «الأبوية القاتلة» إذ تم التعامل مع شعب الإنويت كقاصرين بحاجة إلى وصاية، فتم تجميعهم في مستوطنات قسرية لسهولة إدارتهم، مما أدى إلى تدمير النسيج الاجتماعي القائم على الصيد والترحال، وبداية ظهور آفات اجتماعية لم يعرفها «شعب الجليد» من قبل.

II/ هندسة الإبادة.. حين تصبح «الحداثة» سلاحاً

لا يمكننا الغوص في جيوسياسة القرن الحادي والعشرين دون تطهير الجرح التاريخي لقرونلاند. إن ما قامت به الدانمارك في الخمسينيات والستينيات يمثل واحدة من أبشع تجارب «الهندسة الاجتماعية» في التاريخ الحديث، وهي مآسٍ بقيت طي الكتمان لعقود تحت برود الجليد.

1. مأساة «المنفى الثقافي» (الأطفال الـ22):

في عام 1951، وفي ذروة الطموح الدانماركي لـ «تمدين» قرونلاند، قامت السلطات بانتزاع 22 طفلاً من «الإنويت» من حضن عائلاتهم.

كان الهدف المعلن «نبيلاً» في ظاهره: نقلهم إلى الدانمارك لتعليمهم اللغة والثقافة الدانماركية ليكونوا «طليعة التحديث» عند عودتهم.

لكن الحقيقة كانت عملية «اقتلاع وجودي» إذ تم منع هؤلاء الأطفال من التحدث بلغتهم الأم، وعوملوا كأدوات في مختبر اجتماعي. وحين عادوا إلى قرونلاند، وجدوا أنفسهم غرباء؛ لا يتقنون لغة أمهاتهم، ولا يشبهون أقرانهم، بل إن السلطات وضعتهم في دور أيتام خاصة رغم وجود عائلاتهم على بعد أميال. هذه التجربة دمرت حيواتهم، وانتهى أغلبهم بالانتحار أو إدمان الكحول، في صرخة مكتومة ضد استعمار حاول «قتل الأصلي بداخلهم» ليبقى «الرجل الدانماركي».

2. جريمة «اللولب القسري» والتطهير الديمغرافي:

بينما كان العالم يتحدث عن حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الدانمارك تنفذ برنامجاً سرياً لـ «الحد من نمو» شعب الإنويت.

بين عامي 1966 و1970، خضعت ما لا يقل عن 4500 امرأة وفتاة جرينلاندية لتركيب أجهزة منع حمل (لولب) دون علمهن أو موافقة أسرهم. شمل ذلك فتيات صغيرات لم يتجاوزن الثانية عشرة. لم تكن هذه مجرد «سياسة تنظيم نسل»، بل كانت «إبادة بيولوجية ناعمة» تهدف إلى تقليل عدد السكان «الأصليين» لخفض التكاليف الاجتماعية وتغيير التركيبة الديمغرافية لصالح المركز الاستعماري في كوبنهاغن.

هذا الجرح هو الذي يغذي اليوم الروح القومية الجرينلاندية؛ فهو دليل على أن «التاج» لم ير فيهم يوماً مواطنين متساوين، بل رعايا يجب السيطرة على أجسادهم وقدراتهم الإنجابية.

III/ الجغرافيا كخنجر.. الاستفاقة على «قلب العالم»

مع بداية الألفية الثالثة، لم تعد قرونلاند تلك البقعة المنسية في شمال الأطلسي. لقد حدث تحول كوني جعل من «الجليد المذُاب» أغلى من الذهب فالتغير المناخي، الذي يراه العالم كارثة، تراه القوى العظمى «فرصة استثمارية».

تتوسط قرونلاند المسافة بين أمريكا الشمالية، وأوروبا، وروسيا إذ تمثل»برج المراقبة» الطبيعي الذي يطل على أكثر الممرات الملاحية حيوية في المستقبل.

وعليه ، فإن السيطرة على قرونلاند تعني السيطرة على «سقف العالم»، ومن يملك السقف يملك الرؤية والقدرة على توجيه الضربات في أي اتجاه.

هنا، تتحول الجغرافيا من «قدر طبيعي» إلى «خنجر سياسي» و قرونلاند اليوم هي «بوابة العبور» نحو القطب الشمالي، حيث تتسابق الدول لرسم حدود جرفها القاري، طمعاً في السيطرة على الممرات المائية التي ستنشأ بعد اختفاء الجليد الصيفي، وهي ممرات ستقلب موازين التجارة العالمية رأساً على عقب، محولةً قناة السويس أو طريق رأس الرجاء الصالح إلى طرق ثانوية أمام «طريق الحرير القطبي».

VI/ لعنة الثروة.. حين ينطق اليورانيوم بـ «السيادة»

تحت طبقات الجليد التي تتراجع، تكمن كنوز لم تكن في الحسبان ما يجعل من قرونلاند ليست مجرد أرض للصيد، بل «بنكا كونيا» للمعادن الاستراتيجية.

1. العناصر الأرضية النادرة (REE):

تعد قرونلاند موطناً لأكبر احتياطيات العالم غير المستغلة من العناصر الأرضية النادرة. هذه العناصر هي «عصب» التكنولوجيا الحديثة؛ من الهواتف الذكية إلى محركات السيارات الكهربائية، ومن أنظمة التوجيه في صواريخ «كروز» إلى توربينات الرياح.و السيطرة على هذه المناجم تعني فك الارتباط بالسيطرة الصينية التي تحتكر حالياً 90% من هذه المعادن.

ومن هنا نفهم سبب سعي شركات صينية (مثل Shenghe Resources) للاندماج في مشاريع التعدين في جنوب قرونلاند، ولماذا جن جنون واشنطن لمنع هذا التغلغل.

2. اليورانيوم، الوقود والموت:

يمثل مشروع «كفانيفيلد» (Kvanefjeld) في جنوب الجزيرة معضلة الوجود الجرينلاندي، و هو منجم يحتوي على كميات هائلة من اليورانيوم إضافة إلى مختلف العناصر النادرة. بالنسبة «للإنفصاليين القرينلانديين» يعتبر هذا المنجم «تذكرة خروج امنة» من التبعية للدانمارك؛ فالعائدات المالية منه كفيلة بجعل قرونلاند دولة غنية ومستقلة.

ولكن بالنسبة لقطاعات واسعة من السكان، هو «لعنة» ستهلك الطبيعة وتلوث مراعي «الايل القطبي» وتدمر هوية الشعب المرتبط بالأرض.

و هكذا يصبح الصراع حول اليورانيوم في قرونلاند في الحقيقة صراعا حول «هوية الدولة القادمة»: هل تكون دولة تعدين رأسمالية تابعة «للكبار»، أم وطنا محميا بأرواح الأجداد؟

3. الغاز والنفط، الرهان الأخير:

تشير تقديرات هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية إلى أن قرونلاند قد تضم ما يصل إلى 31 مليار برميل من النفط والغاز غير المكتشف. هذا الرقم جعل من الجزيرة ساحة «عربدة» لشركات الطاقة العملاقة. وبينما تفرض الدانمارك قيوداً بيئية، تجد قرونلاند نفسها تحت ضغوط أمريكية وروسية لاستغلال هذه الموارد قبل أن «يغلق العالم باب الوقود الأحفوري».

V/ قاعدة(Thule Air Base/Pituffik).. عين واشنطن التي لا تنام

إذا كانت قرونلاند هي «سقف العالم»، فإن قاعدة «ثول» الجوية (التي أُعيدت تسميتها مؤخراً إلى بيشوفيك - Pituffik) هي النافذة التي تطل منها الولايات المتحدة الأمريكية على الجحيم النووي المحتمل.

لم تكن هذه القاعدة، القابعة على بعد 1200 كيلومتر شمال الدائرة القطبية، مجرد منشأة عسكرية عابرة، بل هي الثمرة المرة لاتفاقية عام 1951 بين واشنطن وكوبنهاغن، والتي وُقعت فوق رؤوس أصحاب الأرض الأصليين.

تضم القاعدة نظام إنذار مبكر للصواريخ الباليستية (BMEWS)، وهو عبارة عن شبكة رادارات عملاقة يمكنها مسح السماء القطبية وصولاً إلى عمق الأراضي الروسية والصينية. بالنسبة للبنتاغون.

و عليه ،فإن «ثول» هي عبارة العصب الحسي الذي يمنح الولايات المتحدة دقائق معدودة وحاسمة لاتخاذ قرار الرد في حال انطلاق صواريخ عابرة للقارات من السيبيريا.

لكن هذه «العين» الأمريكية ليست مجرد أداة دفاعية؛ إنها رمز «للسيادة المنقوصة»! ففي عام 1968، سقطت قاذفة أمريكية من طراز «B-52» محملة بأربع قنابل نووية بالقرب من القاعدة، مما أدى إلى تلوث إشعاعي واسع النطاق، في حادثة ظلت السلطات تتكتم على تفاصيلها لعقود، وكأن أرواح «الإنويت» وبيئتهم مجرد «أضرار جانبية» في لعبة الكبار.

IV/ فجوة «GIUK».. ميزان القوى في الأطلسي المتجمد

لا يمكن فهم الهوس العسكري بقرونلاند دون النظر إلى ما يُعرف استراتيجياً بـ «فجوة GIUK» (وهي اختصار لـ Greenland, Iceland, United Kingdom). هذا الممر المائي الاستراتيجي هو «عنق الزجاجة» الذي يجب على الأسطول الشمالي الروسي المرور عبره للوصول إلى المحيط الأطلسي المفتوح وتهديد السواحل الأمريكية والأوروبية.

في عقيدة الناتو، تعتبر قرونلاند الركيزة الغربية لهذا الحصن؟ كما أن السيطرة على مياه قرونلاند تعني القدرة على نصب «كمائن سونار» للغواصات الروسية الصامتة من فئة «بوري» و»ياسن». ومع انضمام فنلندا والسويد مؤخراً إلى الناتو، تحول القطب الشمالي إلى «بحيرة للناتو» في نظر موسكو، مما جعل من قرونلاند الهدف رقم واحد في أي خطة هجومية روسية تهدف لكسر الحصار القطبي.

و عليه ، فإن «عربدة» واشنطن في نشر طائرات «P-8 Poseidon» المتخصصة في صيد الغواصات فوق سواحل الجزيرة تعكس قلقاً وجودياً من أن الجليد المذاب قد يسمح للروس بالتسلل عبر ممرات لم تكن يوماً صالحة للملاحة.

IIV/ الزحف الروسي.. «تريفويل» والسيادة بالنار

بينما تنشغل واشنطن بالرادارات، تنشغل موسكو بـ «تثبيت الأرض». لقد أعاد فلاديمير بوتين إحياء العقيدة القطبية السوفيتية، ولكن بنكهة تقنية مرعبة.

أنشأت روسيا قاعدة «ناغورسكويه» (Nagurskoye) و المعروفة باسم «آركتيك تريفويل» أو (البرسيم القطبي) في أرخبيل «فرانس يوزيف لاند»، وهي أقرب نقطة عسكرية لقرونلاند و تضم هذه القاعدة مقاتلات «Mig-31» القادرة على حمل صواريخ «كينجال» فرط الصوتية، والتي يمكنها الوصول إلى قاعدة «ثول» في دقائق معدودة، متجاوزةً كافة أنظمة الدفاع الصاروخي.

الاستراتيجية الروسية في القطب الشمالي تعتمد على مبدأ «الوصول الممنوع» (A2/AD)،موسكو لا تريد احتلال قرونلاند عسكرياً، بل تريد جعل الوجود الأمريكي فيها «عبئاً غير قابل للاستمرار».

و عليه ،فإن نشر كاسحات الجليد النووية الروسية، وهي الأضخم في العالم، يمنح روسيا «سيادة جغرافية» على الممرات المائية، مما يضع الدانمارك وقرونلاند أمام واقع جديد: إما القبول بالهيمنة الروسية على طرق التجارة القطبية، أو التحول إلى ساحة معركة نووية في حرب لن ينجو منها أحد.

IIIV/ التنين أسفل الجليد.. «طريق الحرير القطبي» كحصان طروادة

الصين، تلك القوة التي تبعد آلاف الأميال عن القطب، قررت أن الجغرافيا «وجهة نظر».

في عام 2018، أصدرت بكين «الورقة البيضاء للقطب الشمالي»، معلنةً نفسها «دولة قريبة من القطب». لكن الطموح الصيني في قرونلاند يتجاوز مجرد الملاحة؛ إنه سعي للسيطرة على «المفاصل الاقتصادية» التي تسبق العسكرة.

حاولت الصين عبر شركاتها الحكومية بناء ثلاث مطارات دولية في قرونلاند، وهي مشاريع كانت كفيلة بمنح بكين موطئ قدم استراتيجي في قلب الناتو. تدخلت واشنطن بـ «هراواتها الدبلوماسية» وضغطت على كوبنهاغن لتمويل المطارات من الميزانية الدانماركية بدلاً من المال الصيني. هذه «العربدة» الأمريكية لصد الاستثمار الصيني كشفت لقرونلاند أن سيادتها ليست سوى وهم؛ فالمستعمر القديم (الدانمارك) والحامي الجديد (أمريكا) لا يسمحان لها باختيار شركائها الاقتصاديين إذا تعارض ذلك مع أمن «الرجل الأبيض».

بالنسبة للصين، قرونلاند هي «الثغرة» في جدار الدفاع الغربي، وهي تستخدم «دبلوماسية التمويل» للوصول إلى اليورانيوم والزنك، محولةً الجزيرة إلى «محمية اقتصادية» تدين بالولاء لبكين عبر الديون والمشاريع العملاقة.

IX/ «عربدة الولايات المتحدة الأمريكية».. حين يصرح «ترامب» بما يفكر

في عام 2019، أطلق دونالد ترامب تصريحه الشهير حول رغبته في «شراء قرونلاند». سخر العالم، واعتبرتها الدانمارك «مزحة سخيفة»، لكن التحليل العميق يكشف أن ترامب كان يعبر عن «الحقيقة العارية» للسياسة الأمريكية. واشنطن لا ترى في قرونلاند شعباً أو ثقافة أو سيادة دانماركية، بل تراها «عقاراً جيوسياسياً» يجب امتلاكه لمنع الآخرين من استئجاره.

هذه العقلية الإمبراطورية استمرت مع إدارة بايدن، وإن كانت بلغة أكثر «دبلوماسية». إعادة افتتاح القنصلية الأمريكية في «نوك» (عاصمة قرونلاند) بعد عقود من الإغلاق، وتقديم حزم مساعدات اقتصادية مباشرة للجزيرة بعيداً عن قناة كوبنهاغن، هي محاولة «استمالة» واضحة و «فك إرتباط هادئ» لقرونلاند عن الدانمارك، ليس حباً في استقلال «الإنويت»، بل لتحويل الجزيرة إلى «توابع» تدور في الفلك الأمريكي المطلق. إنها منطق القوة التي تفرض حمايتها مقابل السيادة، وتجعل من قرونلاند خط الدفاع الأول عن القارة الأمريكية، مهما كان الثمن الذي سيدفعه السكان المحليون.

X/ هل يُشرعن هذا التدافع «شريعة الغاب» الدولية؟

السؤال الذي يطرحه مقالنا هو: هل يساهم هذا التكالب في شرعنة توسع الصين وروسيا في مناطق أخرى؟

تكمن الإجابة في «ازدواجية المعايير» التي يمارسها «الكبار». عندما تبرر أمريكا تدخلها في شؤون قرونلاند بذريعة «الأمن القومي» وحماية القطب، فإنها تمنح بوتين الذريعة الذهبية لتبرير غزوه لأوكرانيا بحجة «الأمن القومي» ومنع تمدد الناتو. وعندما تسعى الصين للسيطرة على موارد قرونلاند، فإنها تطبق نفس منطق «المجال الحيوي» الذي ترفضه واشنطن في بحر الصين الجنوبي.

إن الصراع في قرونلاند يرسخ «منطق القوة» فوق «قوة المنطق»؛إذ يخبر دول الجنوب العالمي أن «السيادة» هي ترف لا يملكه إلا من يملك الرادارات وكاسحات الجليد النووية.

و عليه ،إذا نجحت أمريكا في «بلع» قرونلاند سياسياً وعسكرياً، فإنها تشرعن للصين بلع تايوان، ولروسيا استعادة إرثها السوفيتي في البلطيق والقوقاز. إنها «عدوى التوسع» التي بدأت من فوق الجليد، لتهدد بحرق النظام الدولي المستقر نسبيا منذ عام 1945.

XI/ اليورانيوم والغاز.. حين يبتلع الاقتصادُ الجغرافيا

إذا كان «الجليد» هو جسد قرونلاند، فإن «المعادن» هي روحها المحبوسة التي تتصارع عليها «الشياطين»،ولذلك نحن مدعوون إلى التعمق أكثر في البعد الاقتصادي الذي يمثل «مفتاح» السيادة الجرينلاندية.

1. معضلة «كفانيفيلد» (Kvanefjeld):

هذا الجبل القابع في جنوب الجزيرة ليس مجرد تكتل صخري؛ إنه أحد أضخم مستودعات اليورانيوم والعناصر الأرضية النادرة في كوكب الأرض.

هنا يتجلى الصراع بين «الخبز» و«الهوية». فحزب «سيوموت» (Siumut) التاريخي - حزب اشتراكي جرينلاندي تأسس سنة 1977؛ منذ 49 سنوات من مزيج من الحقوقيين من السكان الأصليين ومن المستوطنين الدانمارك وهو يساري النزعة وينادي باستقلال جرينلاند عن الدنمارك ولكن بطرق سلمية ودبلوماسية- يرى في استخراج اليورانيوم وسيلة لتمويل الاستقلال عن الدانمارك وقطع «حبل السرة» المالي مع كوبنهاغن. بينما يرى حزب «مجتمع الشعب» (Inuit Ataqatigiit)- حزب إشتراكي ديمقراطي- أن استخراج اليورانيوم هو «انتحار بيئي» سيقضي على مياه الصيد ومراعي الرنة التي عاش عليها الإنويت لآلاف السنين.

هذا الانقسام الداخلي هو الذي تستغله واشنطن وبكين؛ فالصين تدعم شركات التنقيب للسيطرة على اليورانيوم، وأمريكا تدعم «المخاوف البيئية» فقط عندما يكون المستثمر صينياً، بينما تغض الطرف إذا كانت الشركات غربية.

2. الغاز الطبيعي.. السلاح الصامت:

مع ذوبان الجرف القاري، تشير المسوحات الجيولوجية إلى وجود احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي تقدر بـ 17.5 تريليون قدم مكعب. و في ظل أزمة الطاقة العالمية والبحث الأوروبي عن بديل للغاز الروسي، تتحول قرونلاند إلى «قطر» الشمال. لكن استخراج هذا الغاز يتطلب بنية تحتية لا تملكها الجزيرة، مما يفتح الباب أمام سيطرة الشركات متعددة الجنسيات التي تفرض شروطاً مجحفة على الحكومة المحلية في «نوك»، محولةً حلم الغنى إلى «لعنة موارد» كلاسيكية، حيث تُنهب الثروة وتُترك للسكان الفضلات البيئية.

XII/ القطبين الشمالي والجنوبي.. لماذا قرونلاند ليست «أنتاركتيكا»؟

كثيراً ما يخلط الناس بين القطبين، لكن الفرق بينهما هو الفرق بين «المحمية» و«الساحة».

• القطب الجنوبي (أنتاركتيكا): يخضع لـ معاهدة أنتاركتيكا (1959)، التي جمدت جميع المطالب السيادية وحظرت الأنشطة العسكرية والتعدينية، وجعلت القارة «مشاعاً علمياً» للبشرية. هناك، يسود صمت المختبرات و سلام البطاريق.

• القطب الشمالي (وقرونلاند قلبه): لا توجد معاهدة دولية مماثلة. السيادة هنا «مجتزأة» ومتنازع عليها. قرونلاند أرض مأهولة بشعب له حق تقرير المصير، مما يجعلها عرضة لقوانين «السوق والسياسة». بينما القطب الجنوبي هو «يوتوبيا» علمية، القطب الشمالي هو «ديستوبيا» جيوسياسية. في الشمال، الجليد يذوب ليكشف عن «خزائن مال»، وفي الجنوب الجليد يحرس «أسراراً علمية». هذا الفارق هو الذي جعل من قرونلاند بؤرة توتر عالمي، بينما تظل أنتاركتيكا واحة هدوء نسبي حتى الآن.

XIII/ مستقبل الاستقلال.. السيناريوهات الثلاثة

يقف شعب «الإنويت» اليوم أمام مفترق طرق تاريخي. الدانمارك تمنح الجزيرة 500 إلى 600 مليون دولار سنوياً كمنحة ثابتة (Block Grant)، وهي تمثل ثلث ميزانية الجزيرة حيث الاستقلال يعني خسارة هذا المبلغ فوراً. فكيف سيكون المستقبل؟

السيناريو الأول؟»الاستقلال المرتهن» (النموذج الأمريكي):

أن تعلن قرونلاند استقلالها التام عن التاج الدانماركي، ولكن لتجد نفسها مضطرة لتوقيع «اتفاقية دفاع وتعاون» مع واشنطن. في هذا السيناريو، تدفع أمريكا «ثمن الاستقلال» مقابل تحويل الجزيرة بالكامل إلى قاعدة عسكرية ومستودع للموارد للشركات الأمريكية. سيكون استقلالاً صوريا فقط، بينما القرار الفعلي في يد البنتاغون ووزارة الخارجية الأمريكية.

السيناريو الثاني. «التوازن الخطِر» (النموذج الصيني-الروسي):

أن تحاول قرونلاند اللعب على حبال القوى العظمى؛ تأخذ السلاح والاعتراف من روسيا، والمال والبنية التحتية من الصين، والشرعية القانونية من الأمم المتحدة. هذا السيناريو هو الأكثر خطورة، لأنه قد يحول الجزيرة إلى «أوكرانيا قطبية»، حيث تتدخل أمريكا عسكرياً لمنع سقوط «قلعة الشمال» في يد المعسكر الشرقي.

السيناريو الثالث. «الاستقلال الأخضر المستدام»:

بقاء الوضع الراهن مع زيادة تدريجية في الصلاحيات، والتركيز على «السياحة القطبية» والصيد المستدام والصناعات المعرفية، بانتظار لحظة تاريخية يضعف فيها المركز (الدانمارك) أو يدرك فيها العالم أن قرونلاند يجب أن تكون «منطقة محايدة». هذا السيناريو يتطلب نفساً طويلاً وقيادة وطنية لا تغريها صفقات «اليورانيوم» السريعة.

XIV/ شرعنة التوسع.. السقوط الأخلاقِي للقوى العظمى

هنا نكون قد وصلنا إلى صلب التحليل: كيف ساهمت «عربدة»ترامب في شرعنة توسع الصين وروسيا؟

عندما بدأت واشنطن تتعامل مع قرونلاند كـ «أصل عقاري» (Real Estate)، حطمت قواعد «السيادة الوطنية» التي بُني عليها نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية إذ أن منطق القوة في الشمال يعطي «الشرعية السياسية» لموسكو لممارسة نفس المنطق في محيطها الحيوي.

يرى العالم اليوم أن «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» هي مجرد أدوات بلاغية تُستخدم عندما تكون الموارد بعيدة المنال، وتُداس بالأقدام عندما تظهر مناجم اليورانيوم. وعليه إن التوسع الروسي في القطب ليس إلا «رد فعل» على الإحاطة الأمريكية بقرونلاند، والتغلغل الصيني ليس إلا «هجوماً مضاداً» لكسر الحصار التكنولوجي.

في هذه الغابة القطبية، ضاع صوت «شعب الجليد»، وأصبح العالم يقترب من لحظة «الاصطدام الكبير» حيث لا تحمي السيادة الضعفاء، بل تشرعن افتراسهم.

ترتيلة أخيرة لـ «سيدنا-Sedna»

في نهاية هذه الرحلة الطويلة عبر متاهات الجليد ودهاليز السياسة، نعود إلى «سيدنا» القابعة في قاع المحيط المتجمد ،تغطي عينيها خجلاً وكمداً مما يفعله «آلهة الحرب» الجدد فوق رأسها.

قرونلاند اليوم هي «ترمومتر» آخر لمنظومة الحقوق الكونية؛ فإذا استمر ذوبان أخلاق القوى العظمى بنفس سرعة ذوبان جليد «ياكوبسهافن»، فإن البشرية تتجه نحو غرق محتم، ليس بفيضان الماء فحسب، بل بطوفان فقدان المعايير الإنسانية وانهيار قيم العدالة. وعليه، فإن شعب قرونلاند الذي تجرع مرارة «اختطاف الأطفال» وسُموم «التعقيم القسري»، يستحق اليوم أن يكون سيد مصيره ومستقبله، لا أن يُباع ويُشترى في مزادات النفوذ بين واشنطن وموسكو وبكين.

كما أن مأساة هذا الشعب ليست معزولة عن سياق عالمي من القهر؛ فالحق في تقرير المصير هو وحدة واحدة لا تتجزأ، سواء كان تحت أضواء الشفق القطبي أو تحت شمس الشرق الملتهبة.

فلا يمكن للعالم أن يدعي الحرية وفي خاصرته جرح كالجرح الفلسطيني؛ حيث يواجه شعبٌ أعزل آلة إبادة واحتلال تسلب الأرض والروح، متمسكاً بحقه التاريخي في بناء دولته المستقلة .

كما لا تستقيم موازين العدل والسيادة الدولية وهي تتربص بالشعب الفنزويلي وتصادر حقه السيادي في اختيار مساره السياسي والاقتصادي بعيداً عن سياسات الحصار و»العربدة» الإمبريالية التي تريد تحويل الشعوب إلى توابع تدور في فلك «القطب الواحد».

إن استقلال قرونلاند الحقيقي، تماماً كتحرر فلسطين وفنزويلا وكل بقعة محتلة أو مستضعفة في هذا العالم، هو الاختبار الأخير والوحيد لقدرة البشرية على احترام «الإنسان» قبل «المعدن»، وتقديم «الحق» على «القوة».

وإلى أن يتحقق ذلك الفجر الصادق، سيبقى الجليد يبكي في الشمال، وستبقى أشجار الزيتون في الجنوب تئن، وستظل رياح الأرض تحمل صدى صرخة واحدة موحدة لشعوب أرادت فقط أن تعيش بكرامة، بعيداً عن جنون القياصرة، وغطرسة الأباطرة، ومطامع الاستعمار الجديد الذي لا يفرق بين جليد أبيض وتراب مقدس.

بالتّلميح والتّصريح

الحاجة إلى المعلومة الخدماتية

* لطفي الماكني

سعيت منذ ما يزيد عن الشهر أي بعد أن تمّت المصادقة على ميزانية 2026 إلى الاطلاع على أهم الإجراءات المتخذة في إطار التوجه الاجتماعي للدولة والذي أكدت الحكومة خلال الجدل والنقاش الدائر حينها مع نواب غرفتي التشريع أنه خيار له الأولويات وسيعود إيجابا على الشرائح التي تحتاج إلى الوقوف إلى جانبها لكن منذ ذلك الحين لم تجتهد الجهات المعنية بتكريس ذلك الخيار في إعلام المواطنين وتوضيح آليات وكيفية الاستفادة منها حتى تعمّ الفائدة وتتحقق الغاية من مثل تلك الإجراءات والقوانين.

وفي المقابل فإن ما يتداول يوميا وعلى مدار مختلف البلاغات والتدخلات الإعلامية والاتصالية هو التركيز الكلي على الطريقة الجديدة لاستخلاص معاليم الجولان ودفع الأداءات والضرائب وعدم التأخير عن الاستفادة من التسهيلات في تسوية الوضعيات المالية للأفراد والمؤسسات في علاقة بعديد المؤسسات وعلى أهمية مثل هذه الإجراءت للإيفاء بالالتزامات أيّ كان نوعها إلا أن مثل تلك البلاغات تطغى في غالب الأوقات على العلاقات التواصلية والاتصالية إذ أن المواطن ومنذ الأيام الأولى للسنة الجديدة يخضع مباشرة إلى كل ما له صلة بالجوانب المالية في حين لا يجد مثل تلك السرعة في التنفيذ بما تمّ الإعلان عنه من قبل الحكومة لتحسين خدمة معينة أو إلغاء تعقيدات إدارية وقد تمضي أيام السنة دون أن ينتفع المواطن أو يلامس على أرض الواقع ما قيل عنه الكثير في الخطاب الرسمي ولعل تعطل تطبيق عديد القوانين المصادق عليها بسبب عدم إصدار الأوامر الترتيبية تبيّن مثل هذه التناقضات التي يواجهها المواطن يوميا في علاقة بالهياكل والجهات الرسمية عند طلبه الاستفادة من القوانين والتسهيلات المعلن عنها على أساس أن تدخل حيّز التنفيذ مع مفتتح السنة الجديدة إلاّ أنه لا يجد لا المعلومة ولا يجد حتى من له اطلاع على ما سيتخذ في المدة القادمة من آليات لتجاوز الصعوبات التي مازال يجدها في علاقته المباشرة مع من يفترض أن يكونوا الأكثر اطلاعا على مختلف التفاصيل.

ومثل هذه الحالات تتكرّر سنويا إذ أن الجانب الذي يحقق الاستفادة المباشرة للمواطن في حياته اليومية لا يحظى بالاهتمام إعلاما وتوضيحا من قبل الجهات الموكول إليها تقديم تلك الخدمات وكثيرا ما تكشف مشاركة المواطنين في بعض البرامج الإذاعية خاصة عن عدم درايتهم بعديد التنقيحات أو الشروط والآجال بخصوص مسائل ذات أولوية بالنسبة إليهم وهو ما يستدعي تلافي مثل هذه النقائص والإخلالات التواصلية والاتصالية وعدم الاقتصار على فترات زمنية محددة عادة ما تكون حديثا في العموميات أو الإحالة إلى أوامر ترتيبية العديد منها لم يصدر إلى الآن أو لجان لم تستوْفِ تركيبتها أو اجتماعات تنسيقية بين الأطراف المعنية لم تعقد وقد تتأجل لغياب طرف عنها في حين يفترض أن يكون التطبيق والاستفادة منذ اليوم الأول للعام الجديد تماما مثل ما هو الأمر بالنسبة إلى دفع المعاليم والضرائب المستوجبة لأن تطبيق القانون يكون برمّته وليس تفعيل فصول دون أخرى.

الدكتور عدنان الإمام لـ«الشعب»

إمكانية كبيرة لاندلاع حرب بين إيران وإسرائيل وأمريكا في الفترة القادمة

* حوار: لطفي الماكني

أي متغيرات مقبل عليها العالم بعد أن انطلقت إدارة ترامب في تنفيذ ما يعرف بعقيدة الفضاء الحيوي التي حلّل مختلف أبعادها الدكتور المختص في القانون الدولي عدنان الإمام في حديثه لـ«الشعب» خاصة منها الرامية إلى الهيمنة والتوسع دون أي التزام بالقوانين الدولية واعتراف بالمنظمات الأممية.

كما توقف عند مختلف التداعيات المرتقبة في حال أعلنت اسرائيل مدعومة بالولايات المتحدة الأمريكية الحرب على إيران لأن آثارها ستمتد إلى دول أخرى ترى كل من واشنطن وتل أبيب أنها منافسة لمصالحهما ونعني كل من روسيا والصين.

*** هل ما يحدث اليوم يدلّ على أن الإدارة الأمريكية وضعت ما يعرف في سياستها بالفوضى الخلاقة كأولوية هذه المرحلة؟**

ـ يجب الرجوع إلى العقيدة السياسية الجديدة للإدارة الأمريكية مع عودة «ترامب» إلى البيت الأبيض والتي نشرت في شكل وثيقة استراتيجية للأمن القومي في ديسمبر 2025 بصفة مبدئية والتي تكشف تغيّر جذري في سياستها حيث هنالك مضمون جديد لهذه العقيدة لا يمثل امتداد لنظرية الفوضى الخلاقة أي أن إدارة «ترامب» أعادت ترتيب الأولويات في العالم على أساس بسط الولايات المتحدة الأمريكية لهيمنتها على الشطر الغربي للكرة الأرضية وإقصاء كل القوى الأخرى التي لها وجود اقتصادي أو عسكري استنادا إلى العقيدة الجديدة المسماة ملحق «ترامب دكتورين مونرو» التي ظهرت سنة 1824 والداعية إلى طرد القوى الأوروبية من أمريكيا اللاتنية وقد تدعمت لاحقا بملحق الرئيس الأمريكي الأسبق «تيودور روزفلت» بداية القرن 20 بما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية التدخل بما يضمن مصالحها على حساب التدخلات الأوروبية في ما تعتبره مجالها الحيوي وهذا المصطلح يعيدنا إلى ما تبنّته العقيدة النازية عندما سعت إلى مهاجمة عديد الدول وأولها الاتحاد السوفياتي ما عرفته أوروبا من مآسٍ بسبب تعرضها لهجوم الجيش النازي انطلاقا من مقولة الفضاء الجوي لألمانيا لذلك فإن ما حصل في «فينزويلا» من تدخل أمريكي هو إعادة إنتاج لتلك العقيدة والتي نعتقد أنها ستفعل في حالات أخرى مستقبلا.

*** كيف سيكون تفعيلها في حالات أخرى؟**

ـ هناك قرار أمريكي بإعادة انتاج عقيدة المجال الحيوي وأولها التوجه إلى ضم «قرينلاند» وهذا أمر جلل لأننا لم نسمع من قبل بدول تضمّ دول أخرى ومثل هذا المخطط لن يتوقف بل سيتجه إلى دول أخرى مثل كوبا والمكسيك وكولمبيا، والملفت للانتباه والخطير جدا في هذه العقيدة الجديدة للإدارة الأمريكية أنها تنكر القانون الدولي وتلغي قواعد اللعبة المتفق عليها بعد الحرب العالمية الثانية هذا ما صرّح به ترامب والذي أعتبره زلزالا جيوسياسيا أعادنا إلى آخر من نطق بمثل تلك العقيدة ونعني هتلر وما انجرّ حينها من ويلات على البشرية عامّة ما يعني أنه علينا التمعّن في ما يحدث وخطورته على العالم بأسره لأن المرحلة السابقة لعودة ترمب للحكم كانت هناك اعتداءات بين الدول إلا أنها تحاول بشتى الطرق أن تضفي عليها الكساء القانوني الكاذب للإيعاز بأنها تحت طائلة القانون الدولي لكن الإدارة الامريكية الحاليّة لا تكترث بالقانون الدولي ولا حتى مجرد إخطار منظمة الأمم المتحدة بما يحدث وهو تطور خطير يؤشر لمسار حرب عالمية ثالثة.

*** هل يمكن حدوث هذه الحرب رغم علم الإدارة الامريكية بتداعياتها الكارثية؟**

ـ الإدارة الأمريكية تريد تغيير كل قواعد اللعبة وما يترتب عنها بطبيعة الحال من تحول في العالم على أساس البقاء للأقوى أي هناك دول مُفْتَرِسَة وأخرى مفترَسَة وبالتالي «ترامب» لا يريد الالتزام بما هو متعارف عليه من حدود وقانون دولي ومنظمات دولية وهذا المنطق الجديد ستكون له تداعيات كبرى وأولها سعى أغلب الدول إلى امتلاك السلاح النووي لضمان حماية وجودها أمام الهجوم الأمريكي أو غيرها من القوى المفترسة.

*** إذن العالم سيعود مجددا إلى السابق النووي الذي تزامن مع فترة تعدد الأقطاب والقوى المهيمنة؟**

ـ فرض الإدارة الأمريكية لهذه العقيدة المهيمنة على بقية الدول هو تشجيع لها للتزود وامتلاك أسلحة الدمار الشامل لضمان وجودها في المتغيرات الجيو-سياسية لأن ما حدث للرئيس الفينزولي كان عيّنة لمن لا يملك أسباب القوة رغم أن له تحالفات مع روسيا والصين لكن المصالح الأمريكية لا تقبل بأي امتداد لتلك التحالفات في مجالها الحيوي وبالتالي فإن التصدي لمثل ما حصل في فنزويلا يحتاج أولا وأخيرا إلى القوة النووية وفي ذلك تحول كبير وعميق يعرفه العالم تحركه إدارة ترامب هو أقرب إلى قانون الغاب لا مكان فيه للضعيف مما لا يمنع حصول صدام عسكري مع أي قوى أخرى تريد بسط نفوذها في أمريكيا اللاتينية بأي شكل لأن تفاصيل العقيدة الجيو-سياسية الأمريكية الجديدة منشورة في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية ولا تخفي عدم تردّدها في التصدي لأي تقارب بين دول ما تعتبره بمجالها الحيوي والقوى الدولية الأخرى.

*** لكن ما تفسيرك لموقف كل من روسيا والصين مما حدث لرئيس فينزويلا رغم العلاقات الوطيدة التي تجمعهما به؟**

ـ عمليا كل من روسيا والصين غير قادرين على التدخل في فينزويلا عند الهجوم الأمريكي مع الأخذ بعين الاعتبار أن «كاراكاس» العاصمة تبعد 14 ألف كلم عن بيكين و8 آلاف كلم عن موسكو وبالتالي فأي خطوة من قبلهما حينها غير مضمونة النجاح إلا أن ذلك لا يعني أن هناك أجوبة أخرى من قبل روسيا والصين عمّا حدث ستتوضح في المستقبل لأن تواصل مثل هذه السياسة المنفلتة والجموحة لإدارة ترامب سيؤدي إلى مزيد الفوضى التي يصعب التحكم فيها.

*** أي تأثيرات لهذه العقيدة الجديدة للإدارة الأمريكية على دول الشرق الأوسط؟**

ـ المسألة في هذه المنطقة مغايرة لما يجري في أمريكيا اللاتينية إلا أنها تخضع للسياسة الصهيو-

أمريكية المتماهية مع عدم الاعتراف بالقانون الدولي وتكرس عقيدة الفضاء الحيوي وهذا ما صرح به ناتنياهو بخصوص فرض إسرائيل الكبرى وهو ما تتوافق معه واشنطن الداعمة لها والواقعة في الوقت نفسه تحت ضغط اللوبي الصهيوني وقد أصدر كبار منظرى القانون الدولي كتابا في علاقة بالسياسة الخارجية الأمريكية وتأثرها باللوبي الصهيوني ومصالحهما المشتركة في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، كما أن مصلحتهما مشتركة في سقوط النظام الإيراني وعودة حكم الشاه ورغم أن الأوضاع مضطربة لكن لا يجب التسرع في استنساخ ما حصل مع سوريا وحكم بشار الأسد على أن المحتمل بنسبة كبيرة هو إمكانية اندلاع حرب بين إيران وإسرائيل وأمريكيا وهذا محتمل جدا في الفترة القادمة.

*** أي انعكاسات حسب رأيكم في حال اندلعت هذه الحرب على المنطقة؟**

ـ اندلاع الحرب بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ستكون نقطة تحوّل في المنطقة والعالم بصفة عامّة لاعتبارات عديدة أولها الحضور القويّ للصين في الشرق الأوسط وهي حليف تقليدي لإيران الذي تتزود منه بالطاقة وطموحاتها المتزايدة كقوة عالمية تسعى إلى حماية مصالحها لأن سقوط النظام سيفقدها مصادر الطاقة الذي تعمل الادارة الامريكية على الاستحواذ عليه وتحديد أسعاره في الأسواق العالمية مما يُفقد الاقتصاد الروسي استقراره وما يمثله من قوة لتواصل موسكو تقدمها العسكري وبالتالي فإن متغيرات عديدة منتظرة في حال إذا ما اندلعت تلك الحرب في الفترة القادمة.

شفاء عاجلا

يتمنى المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير الشفاء العاجل للاخ محمد بديرة، كاتب عام الفرع الجامعي لعملة التربية بجهة المنستير اثر تعرضه لوعكة صحية ألزمته الإقامة بالمستشفى.تمنياتنا ان يعود لسالف نشاطه النقابي في أقرب وقت.

الكاتب يوسف عبد العاطي لـ«الشعب»

أي نص إبداعي لا يحتوي على إضافات نوعية وشكلية هو نص محكوم عليه بالفناء والنسيان

* حاوره: أبو جرير

الكاتب يوسف عبدالعاطي من مواليد سنة 1958 بالساحل التونسي (مدينة المنستير).
كتب القصة القصيرة والخاطرة، وقرض الشعر، ونشر في الجرائد والمجلات التونسية منذ كان تلميذًا صغيرًا، منخرطًا في النوادي الأدبية والمسرحية والسينمائية.
متابعة الأنشطة الثقافية أهلته لأن يصبح عضوًا في نادي القصة بالوردية منذ سنة 1980. وعضوًا في اتحاد الكُتّاب التونسيين منذ سنة 1985.
أشرف على منتدى القصاصين التابع لاتحاد الكُتّاب التونسيين من سنة 1986 إلى سنة 1990. انتُخب في الهيئة المديرة لاتحاد الكُتّاب التونسيين مسؤولا عن النوادي والفروع من سنة 1990 إلى سنة 1995، وأشرف على تكوين الفروع في جهات عديدة داخل تونس وخارجها (فرع فرنسا مثلًا). كما أشرف على إقامة شراكات وتوأمات مع عدة فروع من اتحادات الكُتّاب والأدباء في عدد من البلدان العربية.
انضم إلى الهيئة المديرة للنادي الثقافي أبو القاسم الشابي من سنة 1992 إلى سنة 2020.
عضو في هيئة تحرير مجلة "قصص" من سنة 1997 إلى سنة 2020. كما أشرف على نادي "مطارحات أدبية" من سنة 2000 إلى سنة 2020. وساهم في تأثيث عدد من الأركان القارة في الصحف التونسية، من بينها ركن "كتاب مفتوح"، و«صدى النورج»، و«وبعد...» وغيرها.
نشر عديد الحوارات الأدبية مع عدد كبير من الكُتّاب والشعراء التونسيين والعرب في أغلب الجرائد التونسية، وله عديد الكتابات النقدية التي صدرت في أهم الصحف والمجلات التونسية والعربية، دون أن تُجمع في كتب.
انضم إلى عضوية الهيئة المديرة لنادي مصطفى الفارسي الثقافي لعدّة سنوات.
أشرف وشارك في تنظيم عديد الندوات الثقافية والأدبية والملتقيات والمؤتمرات الوطنية والعربية والدولية. صدرت له مجموعتان قصصيتان: فارس الظلام/ وبعد... وروايتان: غروب الشرق/ ريح الوقت
وله عديد الكتب التي تنتظر النشر، من بينها: برّاشكه – رواية/ فاطمة – رواية/ سالمة الرهدانة - رواية، نُشرت منها فصول في مجلة "قصص" التونسية. هذا إلى جانب مجموعة شعرية منشورة في الجرائد والمجلات التونسية، ومجموعات قصصية منجزة وجاهزة للنشر.
التقينا به لسؤاله عن منجزه الإبداعي، وعن علاقته بالمشهد الثقافي، فكان هذا الحوار:

*** رحلة ثرية ومهمة في مجال الكتابة القصصية والروائية والنقدية. لو تحاول إنارة القراء بأهم المحطات في هذه المسيرة؟**

- أولًا، أشير إلى عدم رضاي عن عدم جمع مدوّنتي في كتب، إذ أن أغلب النصوص النقدية المنشورة في الصحف والمجلات لم تُجمع في كتب، وكذلك الحوارات الأدبية والثقافية التي نُشرت في الجرائد لم أجمعها. كما أنني لم أجمع تلك القراءات النقدية حول بعض الأعمال المسرحية والفنية بصفة عامة. هذا دون نسيان إهمالي في جمع نتاج الأركان القارة التي ساهمتُ في تأثيثها، ومجموعتي الشعرية التي لم أنشرها في كتاب حتى الآن، رغم أنني دخلت الساحة الثقافية شاعرًا، وكنت أشارك في أغلب الأمسيات الشعرية التي كانت تُقام في العاصمة وكامل المدن التونسية، حتى أن نادي الخميس بدار الثقافة ابن خلدون خصّني بأمسية خاصة بأشعاري، حين كان يُشرف عليه الفنان خميس الدريدي وهو أستاذ مسرح بالأساس. ومع ذلك، أشعر بفخر كبير بالعناوين الأربعة التي نجحت في نشرها، وهي: فارس الظلام/ وبعد... (مجموعتان قصصيتان)، غروب الشرق/ ريح الوقت (روايتان). كما أشير إلى اعتزازي وفخري بكل النصوص التي نشرتها، رغم تطور التجربة والتقدّم في العمر، وهو الأمر الذي حال دون تمكني من جمع كل كتاباتي المنشورة أساسًا في الصحف والمجلات.

*** هل إن كتابة القصة هي شكل من أشكال كتابة الشعر؟**

- بل أشعر أن جميع التعبيرات الفنية تشترك في لحظة الإبداع، والاختلاف يكمن فقط في الأدوات الفنية. فالرسّام يحتاج إلى الفرشاة والمسرحي إلى الركح والسينمائي إلى الكاميرا والموسيقي إلى الصولفاج. لذلك، أرى أن كتابة القصة لا تختلف عن الشعر إلا في التقنيات المستخدمة لبناء النص الإبداعي، بعيدًا عن التكلّف والنمطية. لأن أي نص إبداعي لا يحتوي على إضافات نوعية وشكلية في صياغته هو نص محكوم عليه بالفناء والنسيان.

*** هل كنت في كتاباتك وفيًّا لتقنيات كتابة القصة الحديثة، القائمة على المراوغة والتكثيف والاختزال؟**

- الوفاء بمعناه العام؟ لا أظن ذلك. لأنني غالبًا ما أفكر في القارئ لحظة الكتابة، لأنه الفاعل الحقيقي في تثبيت النص. فتعدد القراءات وتنوعها هو القادر وحده على إطالة عمر الإبداع. فالقراءات المختلفة والمتنوعة لشعر المتنبي أو المعلقات أو غيرها من النصوص الخالدة هي التي أعطتها شرعية التعبير عن حالنا اليوم. لذلك تجدني أسعى في كلّ كتاباتي إلى تحريك سواكن القارئ، حتى يلج إلى المعاني ويمتلك ناصية التأويل. والنص الجيد حمّال لتأويلات عديدة ومتنوعة.

*** ما مفهومك للرواية؟ وهل أنت مع أدب التجريب أم مع تثبيت الرواية الواقعية؟**

- في الحقيقة، أحترم وأطالع جميع الأنواع والأشكال، ولدينا في كل صنف منها إبداعات كثيرة. لكنني في كل ذلك أمقت التكلّف والمباشرتية، لأنها عادة ما تضعف العمل الفني.
والعمل الإبداعي الراقي غالبًا ما يرنو إلى الخلود. لذلك، أرى أن الأعمال التجريبية تحتاج إلى أدوات راقية حتى لا تسقط في السفسطائية، كما أن الرواية الواقعية تحتاج إلى فنيات دقيقة حتى لا تسقط في التسجيلية السطحية. وهذا ما يجعلنا في حاجة إلى مشهد إبداعي مختلف في الأشكال والفنيات، لأن الإبداع الراقي يرفض الوصاية.

*** هذا الجواب يدفعنا إلى السؤال: هل الأدب لديك رسالة أم فن خالص؟**

- في الحقيقة، أعتبر أن الأدب والإبداع بصفة عامة هو مسؤولية حضارية من أجل بناء الإنسان، وتبقى الفنيات وحسن توظيفها هي الأداة السحرية القادرة على استيعاب القارئ أو المتلقي لبلاغة وعمق المعاني التي يحملها العمل الإبداعي. لأن الأدب، مثلًا، يحتاج إلى فنيات في كتابته (قصة كان أو شعرًا أو رواية أو حتى نقدًا...) بعيدًا عن الخطابة والتقريرية المقيتة، لأن الفن في نهاية الأمر هو الذي يُخلّد تاريخ فعل الإنسان في الحياة بعد خفوت حماسة الخطب التوجيهية التي عادة ما يستعملها السياسيون.
لذلك، يحتاج العمل الإبداعي إلى حسن توظيف التقنيات الفنية المتاحة والمستحدثة القادرة على تحريك سواكن المتلقي. وهذا يدفعنا إلى الاعتراف بأن الأدب هو، في حقيقة الأمر، رسالة ومسؤولية بعيدًا عن الوصاية.

*** نعلم أنك من جيل تتلمذ على المؤسسين لكتابة القصة والرواية التونسية. فهل تحدثنا عن تأثير ذلك في كتاباتك؟**

- الأكيد أنني أعتبر نفسي من المحظوظين في هذا الجانب، إذ سمحت لي الظروف بمجايلة هؤلاء المؤسسين مثل محمد العروسي المطوي ومصطفى الفارسي والميداني بن صالح والطاهر قيقة وفاطمة سليم ونافلة ذهب...

إفلاس «المسارح السينمائية»

* حسني عبد الرحيم

منذ سنوات ونحن نشهد تحول الناس عن مشاهدة الأفلام في قاعات السينما التي شهدت ذروتها في خمسينات وستينات القرن العشرين وكانت شركات الإنتاج الكبرى كـ«مترو جولدن ماير» و«يونفرسال» تقوم بتأسيس دور العرض باسمها في الحواضر الكبرى لتوزيع أفلامها كما كانت مجموعات مالية محلية تستثمر فيها ثم أتت ثورة التلفزيون وشراء الأفلام من المنتجين لعرضها متأخرة بعد عرضها في صالات العرض أصبح قطاع واسع من الجمهور ينتظر عرض الأفلام في المحطات التلفزية كي يتابعوها مع الأسرة في صالونات منازلهم ودخلت أنواع جديدة من المشاهدة لجذب الجمهور للذهاب إلى السينما مثل مشاهدة الأفلام من داخل السيارات في مساحات مفتوحة. لكن ظهور المول التجاري أنتج ظاهرة محدثة هي المجمعات السينمائية بعدد صغير من المقاعد (100 مقعد) وليست مثل مسارح السينما القديمة وفي الوقت نفسه تعرض عدد من الأفلام المختلفة متزامنة ويستطيع الجمهور مشاهدتها قبل وبعد أن يتسوق سلعه الأخرى ويتناول عشاؤه في ذات «المول» التجاري وفي فرع سلسلة مطاعم عالمية كـ«ماكدونالد».
وبدأت قاعات السينما الكلاسيكية تغلق أبوابها في كل مدن العالم بالتدريج حتى في المراكز السينمائية الكبرى التاريخية كنيويورك باريس ولندن والقاهرة ونيودلهي.
القنوات الفضائية وعدد منها متخصّص فقط في بثّ الأفلام وجهت ضربة أخرى لمسارح السينما لكنها تبث أفلام سبق عرضها في دور مسارح السينما بمعنى أن تكون متأخرة زمنيا وليس إنتاج حديث لكن مع هذا استمر تدهور دور العرض التي تعتمد على تكنولوجيا وآلات قديمة وحلت محلها سينما المول التجاري بتكنولوجيا حديثة.
الضربة الكبرى التي وجهت للقاعات كانت ظهور المنصات التي تبث الأفلام الجديدة كمنصة «نيتفليكس» وهي منصات عالمية برأسمال يبلغ بلايين الدولارات ويشترك فيها المشاهدون عبر العالم نظير معلوم مالي محدد وباستخدام بطاقات دخول وكلمات مرور كاشتراك «الانترنات» وهي تبث الأفلام التي تشتري حق توزيعها من المنتجين وفي كثير من الأحيان تشترك في الإنتاج برأسمالها أو تقوم بإنتاجها كليا.
في الشهور الماضية بدأت «نيتفليكس» في الشروع في شراء شركة الإنتاج التاريخية الكبرى «وارنر بروس» بمليارات الدولارات وتنافسها شركة «برامونت»، وتهدف كل من المجموعتين إلى احتكار إنتاج وتوزيع المسلسلات والأفلام والتحكم في الفنانين والكتاب الذين يعيشون على عملهم في السينما. ولخطورة هذه التحكم تتدخل الإدارة الأمريكية (ترامب) لإرساء الصفقة على «برامونت» التى يمتلكها بعض خلصائه (الصهاينة). السيطرة على الصورة المرئية التي تبث في العالم أجمع هو موضوع استراتيجي للتحكم في مخيال الملايين ولترويج السياسات، وحتى للتمهيد للحروب.
كانت مراكز المدن والعواصم وحتى الأحياء الشعبية تعج بقاعات العروض السينمائية والتي تشمل أنواع مختلفة من الأفلام بينها أفلام محلية وأفلام تحررية لكن كل هذا يتجه للنهاية بفعل الاحتكار العالمي للسينما.
في وسط تونس العاصمة كانت هناك حوالي عشر قاعات للعرض السينمائي تعرض طوال العام كما كانت توجد عدة قاعات في الضاحية الشمالية وكذلك بالقرب من المركب الجامعي (المنار) ومنذ سنوات قليلة أصبحت هذه القاعات لا تعمل إلا أثناء المهرجان السنوي للسينما الإفريقية (JCC) وبقية العام مغلقة أو فيها نشاطات ظرفية أخرى وهذا كان ومازال مصدر لشكوى واحتجاجات العاملين في المجال الثقافي لكن في ظل الوضع الحالي يبدو أن هذه القاعات في سبيلها إلى الزوال والوضع التونسي أكثر تأثرًا من بلدان أخرى بسبب صغر عدد المشاهدين للسينما بسبب ديموغرافي وكذلك ضعف الإنتاج والإنتاج السينمائي المحلي المدعوم من مؤسسات ثقافية وطنية وأوروبية -فرانكوفونية تحديدا- بمعنى أنه لا يحقق مداخيل مالية معقولة تسمح بإعادة الاستثمار، كما أن قدرة المواطن العادي على شراء تذكرة السينما في ظل الضيق المالي الحالي أصبحت في تناقص.
إغلاق القاعات السينمائية هو مظهر لانغلاق المجال الثقافي الجماهيري دوليا وليس الأمر مقتصر على هذ البلد أو ذاك. ذلك لأن الهيمنة الإيديولوجية الدولية تشمل صناعة السينما.

صرخة سعيد قاقي في مواجهة آلة القمع والتعذيب التي طالت النقابيين

تُعد رسالة المناضل النقابي سعيد قاقي التي كتبها بتاريخ 31 ديسمبر 1978 شهادة تاريخية وإنسانية تحمل في طياتها نضالًا صادقًا من أجل الحرية والكرامة. نشرت هذه الرسالة في جريدة l'humanité باللغة الفرنسية يوم غرة جانفي 1979، بعد ان وجهت إلى عديد المنظمات النقابية الدولية و إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي.

جاءت هذه الرسالة في ظروف استثنائية أعقبت أحداث «الخميس الأسود» في تونس، حيث تعرض النقابيون لاعتقالات جماعية وتعذيب وحشي بهدف استهداف الحركة العمالية والنقابية وإضعاف الاتحاد العام التونسي للشغل واثنائه عن اضطلاع بدوره الوطني والاجتماعي. في رسالته، يسرد قاقي بجرأة وشجاعة تفاصيل ما تعرض له من تعذيب جسدي ونفسي، وظروف احتجاز غير إنسانية، ومحاولات السلطة لعزله وزملائه عن النضال النقابي. الرسالة لا تكتفي بالكشف عن الانتهاكات، بل تعبّر عن إصراره على التضامن مع رفاقه المعتقلين ودفاعه عن القيم النقابية. ما يُميز هذه الوثيقة هو توقيتها، إذ كُتبت قبل تسعة أيام فقط من وفاته، مما يجعلها شهادة أخيرة على الالتزام بالنضال حتى آخر لحظة.

إن رسالة سعيد قاقي ليست مجرد سرد لمعاناة شخصية، بل صرخة مدوية تعكس صمود الحركة النقابية في مواجهة القمع والاستبداد، وتظل محفزًا للأجيال القادمة للدفاع عن الحقوق والكرامة الإنسانية.

وفي ما يلي نص الرسالة:

«بمناسبة اجتماع اللجنة النقابية لمنظمة العمل الدولية، أود أن أقدم كتابة شهادة حول التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرضت له شخصيًا في مقرات جهاز الأمن الوطني، وحول ظروف الاحتجاز التي أدت إلى تدهور حالتي الصحية منذ الأسابيع الأولى لاعتقالي، وحول المسؤولين الحقيقيين عن مجزرة 26 جانفي.

اتخذت هذا القرار إثر تصريحات أدلى بها مسؤولون في الحكومة على أعلى مستوى، ينكرون فيها وجود التعذيب في تونس ويدّعون احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، ورغم المعاناة التي ما زلت أعيشها بعد وضعي في «الحرية المؤقتة» وإدانتي من قبل محكمة أمن الدولة التي لم تستمع حتى إلى أقوال، قررت تقديم تكذيب قاطع لمزاعم السلطة.

بصفتي الكاتب العام للنقابة الوطنية لعمال المعاش والسياحة منذ عام 1970، تم اعتقالي مع حوالي 200 رفيق من النشطاء والمسؤولين النقابيين يوم الجمعة 27 جانفي 1978، حوالي الساعة الواحدة صباحًا، في مقر الاتحاد العام التونسي للشغل في تونس، حيث كنا محاصرين من قبل قوات الشرطة منذ 25 جانفي – أي قبل الإضراب التحذيري المقرر في 26 جانفي – دون أي مبرر يمكن الاستناد إليه يتعلق باضطرابات في الشارع ضدنا.

خلال هذه الفترة من الاحتجاز، كنا محرومين تمامًا من الطعام ومن أي اتصال بالخارج، حتى الهاتف كان مقطوعًا. وأؤكد هنا قناعتي بأنه لو لم نكن قد حُيّدنا بهذه الطريقة، لكنا قادرين على تحمل مسؤولياتنا في التحضير للإضراب بهدوء وانضباط، وفق توجيهات قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل والاخ الحبيب عاشور.

اليوم، أنا مقتنع تمامًا أن الهدف من احتجازنا كان منعنا بأي وسيلة من أداء دورنا ومواجهة الاستفزازات التي أعدت عمدًا بهدف خلق اضطرابات في 26 جانفي. كان الهدف هو محاولة التغطية على نجاح الإضراب، وإلصاق مسؤولية العنف بالاتحاد العام التونسي للشغل، وكسر الحركة النقابية.

خلال اعتقالنا ليلة 27-26 جانفي في مقر الاتحاد، كانت قوات الشرطة قاسية وعدوانية للغاية تجاهنا. تم احتجاز معظمنا في زنزانات رطبة وباردة وخالية من التهوية، حيث بقينا لأسابيع عديدة قبل نقلنا إلى السجن المدني في تونس في أواخر مارس 1978.

خلال هذه الفترة، تعرضت لعدة استجوابات كانت تدوم ساعات طويلة في ظروف وحشية ومهينة وغير إنسانية.

كان يتم تجريدي من الملابس وإجباري على الجلوس عاريًا على الأرض أحيانًا، مع تقييد قدمي ويدي وتعليقي على قضيب موضوع بين طاولتين، بحيث يمر القضيب بين ذراعي وركبتي. في هذا الوضع، كانوا يضربونني على باطن قدميّ بعصا خشبية لفترات طويلة. وعندما تتورم قدميّ، كانوا يسكبون عليهما ماءً باردًا. كان هذا الإجراء، المعروف باسم «الأرجوحة» أو «الدجاجة المشوية»، يستمر أحيانًا لساعات.

كانوا يهددونني بأسلاك كهربائية موصولة وسجائر مشتعلة، إلى جانب الإهانات المستمرة والكلام البذيء. كل هذا كنت أتحمله في ظل ظروف احتجاز سيئة، مع قلة النوم وسوء التغذية.

كان التعذيب يتم تحت إشراف وتنفيذ عدة شرطيين بملابس مدنية. كانوا يسعون لجعلي «أعترف» بأحداث لم تحدث أبدًا (مثل تخزين أسلحة في مقر الاتحاد العام التونسي للشغل، وتوجيهات الحبيب عاشور بشأن استخدام هذه الأسلحة).

في الختام، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

1. لم يتم إطلاق سراحي مؤقتًا إلا عندما لاحظت السلطات أن حالتي الصحية أصبحت حرجة. ورغم ذلك، رفضت هذه الحرية التي لم أطلبها، معتبرًا أن مكاني هو بجانب الرفاق المعتقلين منذ 26 جانفي، وأن هذا الإفراج يجب أن يكون جماعيًا وشاملًا.

2. اليوم، الطبقة العاملة ومنظمتها النقابية، الاتحاد العام التونسي للشغل، والحركة النقابية ككل، هم المستهدفون. إن الوطنيين الحقيقيين، الذين ضحوا بكل شيء من أجل تحرير الوطن، والذين ناضلوا من أجل الاستقلال والكرامة الوطنية، هم من يتعرضون الآن للملاحقة والاعتقال والتعذيب.

ومع ذلك، وبفضل دعم العمال وكل القوى الحية في البلاد والتضامن الدولي للعمال، ستتمكن الحركة النقابية من استعادة قوتها من خلال نهضة اتحاد عام تونسي للشغل مستقل وقوي يخدم الطبقة العاملة في البلاد.

3. أعبر عن تضامني مع الاخ الحبيب عاشور، وكل الرفاق المعتقلين، ومع بقية أعضاء اللجنة الإدارية الشرعية، وكل الإطارات والنشطاء النقابيين الذين يتحملون اليوم مسؤولية استمرارية الحركة.

تونس، 31 ديسمبر 1978 - التوقيع: سعيد قاقي»

ض.ت

صور من إحياء ذكرى وفاة الشهيد سعيد قاقي بمقبرة الجلاز اليوم الجمعة 9 جانفي 2026